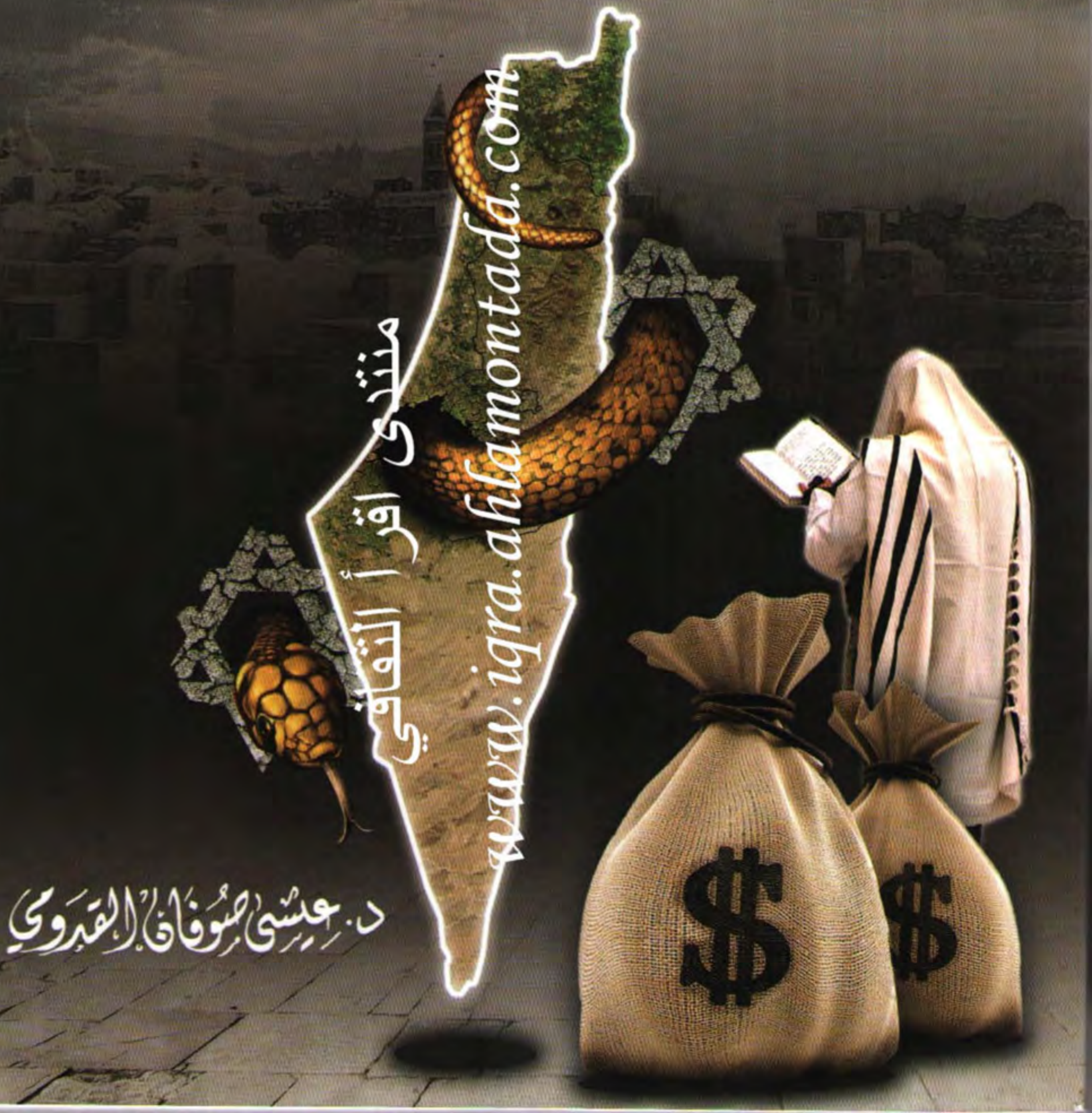
# فلسطين

## وأكذوبة بيع الأرض





د. عيسى صوفان القدومي

# فلسطين

## وأكذوبة بيع الأرض

# فلسطين

## وأكذوبة بيع الأرض

تأليف

د. عيسى صوفان القدومي






## مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية

الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

الطبعة الثانية ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الإصدار العاشر

ردمك : ISBN: 99906-624-2-8

رقم الإيداع في دار الكتب المصرية: Depository Number: 2007/4789

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية الكويتية: Depository Number: 2004/00276

# رؤية شرعية في القضية الفلسطينية

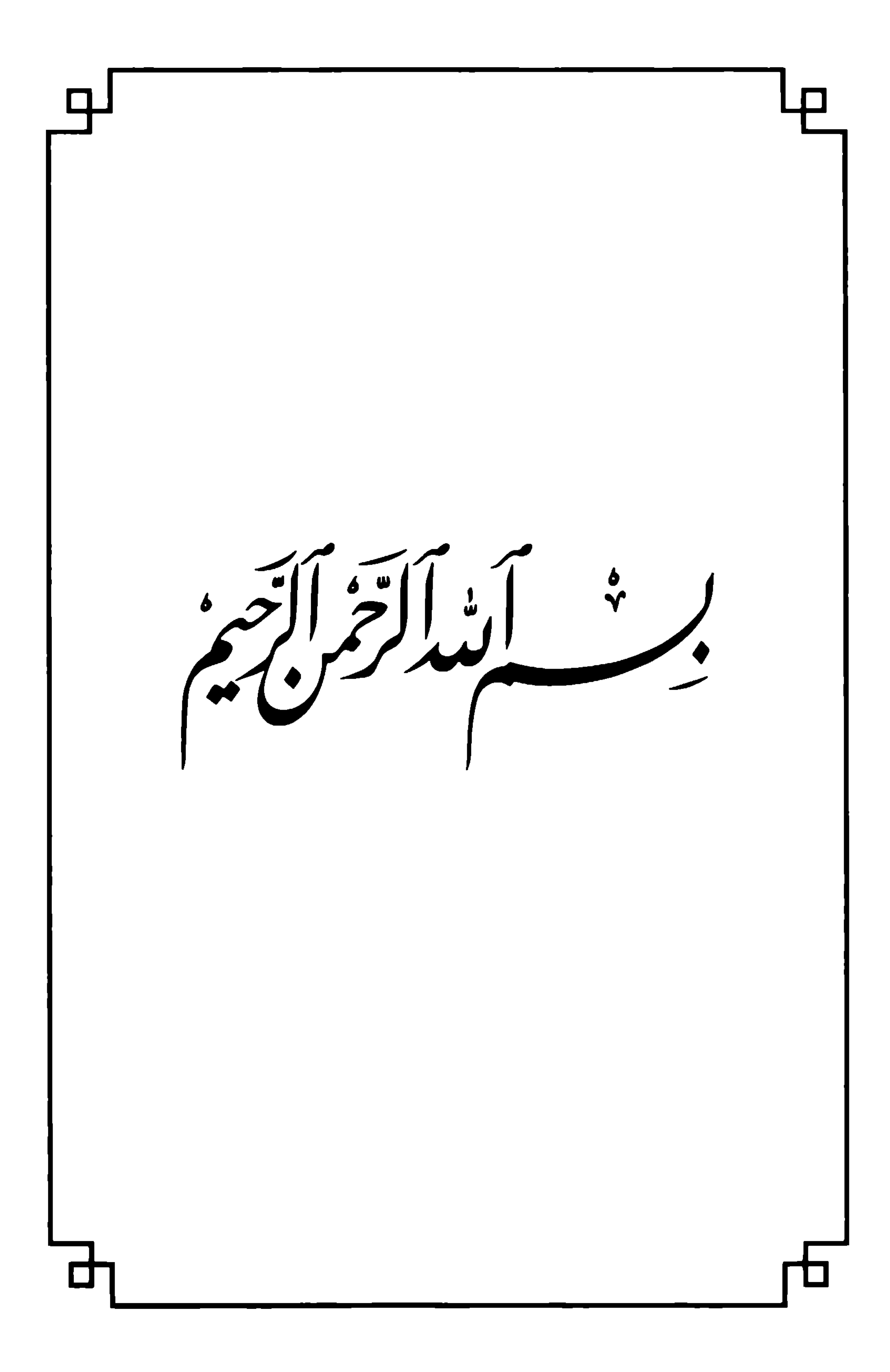
**مكاتب مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية**

| | |
|---|---|
| فلسطين | غزة - الرمال - برج دو التوريز - طابق ٦ هاتف: [illegible]<br>جوال: [illegible] - فاكس: [illegible]<br>maqdes192009@hotmail.com |
| لبنان | لبنان - صيدا - ساحة القدس - عزام بلازا - الطابق الأول<br>محمول: [illegible] - هاتف وفاكس: [illegible]<br>muqdes_saida@hotmail.com |
| مصر | القاهرة - مدينة نصر - الحي العاشر - هاتف وفاكس [illegible] - محمول [illegible]<br>للمراسلة: مكتب بريد الحي العاشر - رقم بريدي [illegible] ص.ب [illegible]<br>aqsana.cairo@yahoo.com |
| اليمن | صنعاء - الأصبحي - شارع الحربي - قرب محطة بترول الأصبحي<br>هاتف: [illegible] - الجوال: [illegible]<br>aqsasanaa@yahoo.com |

موقع المركز على الإنترنت: www.aqsonline.org

البريد الإلكتروني: aqsaonline@aqsaonline.org

القاهرة: رقم الحساب: بنك فيصل الإسلامي - فرع القاهرة الرئيسي - رقم حساب [illegible]
صنعاء: بنك التضامن الإسلامي الدولي - فرع صنعاء الرئيسي - رقم حساب [illegible]
لبنان - صيدا - وقف مركز بيت المقدس بنك البركة - رقم الحساب [illegible]


بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات

إلى مَن يريد شهادة التاريخ ...

إلى الذين ساءتهم أكاذيب اليهود ...

إلى أولئك الذين رووا بدمائهم الزكية

أرض فلسطين المباركة ...

إلى من لا يزالون يحملون مفاتيح بيوتهم

ينتظرون العودة إليها ...

إلى والدي الذي عاش الحقيقة كاملة ...

**إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي**

# كلمة المركز

**هل حقًا باع الفلسطينيون أرضهم؟** فريةٌ ظالمة، وأُكذوبة سَمِجَةٌ، كذَّبها الواقع وشواهد التاريخ، انطلت وللأسف الشديد على الرئيسِ والمرؤوسِ، الكبير والصغير، ويبدو أنها أصبحت حقيقة مُسلَّمة، دفع بها اليهود لتكون خِنجراً مسموماً في صدر المسلمين في فلسطين، ليخذلوا عنهم مسلمي العالم.

لكن هيهات هيهات أن يثبتوها، أو يدللوا عليها بالبراهين والحقائق الجلية.

لقد أخذنا على عاتقنا ومن خلال مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، أن نتصدى لمثل هذه الشبه وغيرها لندفع محاولات تسلل اليهود الماكرة إلى قلوب وعقول أمتنا.

«فلسطين وأكذوبة بيع الأرض» - الإصدار العاشر من إصدارات مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية - جاء ليؤكد ولاء المسلمين في فلسطين للأرض المقدسة، وتفانيهم للدفاع عنها.

حملَ الكتابُ في طياته الإحصائيات، والدراسات، والتصريحات الموثقة من أفواه وأقلام الأعداء قبل الأصدقاء، وإلى هنا نقف لندعَ الكتاب يجلي الحقائق ويبينَها، ليروي الغليل، ويشفِي صدورَ قومٍ مؤمنين، ويرد كيدَ الكافرين.

والحمد للّه رب العالمين. . .

**مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية**

# مُقَدّمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أرسله اللَّه بالهدى ودين الحق، فَبَلَّغَ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في اللَّه حق جهاده، صلوات اللَّه وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد . . .

أكذوبة بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود، تُعَدُّ من أشهر وأنجح الأكاذيب التي راجت بدعاية إعلامية يهودية مُوجهةٍ، فأشاعوا أنهم لم يأخذوا أرض فلسطين إلا بيعا من الفلسطينيين، وشراء من اليهود!!، وهذا القول الذي سرى كالنار في الهشيم، انطلى على الكثيرين حكاما ومحكومين، ووجهاء وعقلاء، وأصحاب منابر وأقلام في مشارق الأرض ومغاربها.

وعن حجم تلك الأكذوبة تصف روز ماري - الباحثة البريطانية - انتشارها بالقول: «لقد آذى التشهير بالفلسطينيين أكثر مما آذاهم الفقر، وأكثر الاتهامات إيلاما، كان الاتهام بأنهم باعوا أرضهم، أو أنهم هربوا بجبن، وقد أدى الافتقار إلى تأريخ عربي صحيح لعملية الاقتلاع - التي لم ترو إلا مجزأة حتى الآن - بالجمهور العربي إلى البقاء على جهله بما حدث فعلا»[(١)].

---

(١) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، الطبعة العربية الأولى، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠م، ص ٥ .

ولهذا استطاع اليهود بهذه الأكذوبة أن يرسخوا مفاهيم يصعب التحول عنها لدى الكثير من الناس، فأصبحت أكذوبة متجددة، منذ احتلال أرض فلسطين في ١٩٤٨م إلى يومنا هذا، حيث يعمل اليهود بين فترة وأخرى على إثارتها، لأنهم أرادوا لذاكرتنا أن تكون قصيرة الأمد في تسجيل ممارسات اليهود وأساليبهم، ولكنهم انتهجوا نهجا آخر مع أكذوبة بيع الأراضي، فأشاعوها وعملوا على عولمتها وتجديدها حتى كادت أن تصبح مُسَلَّمَةً من المُسَلمات، لتبقى راسخة في الذاكرة .

فالتاريخ - وللأسف - يكتبه القوي المنتصر!!، أما الضعيف المغلوب على أمره، فإنه لا يكتفى بأن يعيش هزيمته وآلامه، بل عليه أن يرضى ويُصَدق بهذا التاريخ، ويَقبلَ بِسَرد الوقائع التي حدثت أمام عينيه بصور مغايرة للحقائق، انطلاقا من المقولة « التاريخ صُنع المنتصرين» !!

والحقيقة المُرة أن مأساة فلسطين، وما حل بأهلها «تاريخ لم يُكتبْ بعد»، فما حدث في فلسطين من اقتلاع شعب من أرضه، وإحلال شتات اليهود في مساكنهم وممتلكاتهم وأرضهم، وهم لا يزالون يحملون مفاتيح بيوتهم وينتظرون العودة لها...، ما زال يدور حول هذا التاريخ الكثير من الأكاذيب، لأنه إن كُتب فَيُكتبُ بأيدٍ يهودية مُنطلقها: «إذا أردت أن تقتلَ عدواً لا تُطْلق عليه رصاصةً بل أُكذوبة».

ولا شك أن دحض أكذوبة بيع الأرض مهمة شاقة، لأنها تحتاج إلى أدلة وحجج دامغة، ووثائق دون احتمال أي لَبْسٍ فيها، لأن الأكاذيب كثيرا ما تخادع المرء، وتطمس الحقائق، بعبارات ومغالطات مقصودة، وتلك صنعةٌ أجادها اليهود على مر العصور والأزمان .

وكان من أشد ما دفعني للكتابة فيها، عدد الذين انطلت عليهم تلك الأكذوبة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، وما تسببت فيه من مغالطات بقيت للأسف عالقة في النفوس والأذهان، ولعل القارئ يجد في الكتاب الذي بين أيدينا من الحقائق والبيان والتوضيح والشهادات ذات الدلالة - بعضها من مصادر يهودية وغربية - ما يعرفه بحقيقة الأكاذيب التي أشاعها اليهود حول فلسطين، وتبرير احتلالهم لأرضها، ولقد توخيت في سردها الحقيقة المجردة من غير اندفاع وراء العواطف التي سرعان ما تزول، أو مبالغة في ذكرها .

وهاهي الحقائق أجليها للقارئ الكريم، لِتُصحِّح صفحةً من صفحات تاريخ جهاد أهل فلسطين المباركة، وإنصاف شعب طال زمن الافتِئات على حقوقه، والافتراء عليه، والتجرئ على اتهامه ببيع أرضه!! راجيا من اللّٰه تعالى أن يتقبل عملي بقبول حسن، وأن يهدي به أناسا، ويثبت به آخرين على طريق النصر والتمكين .

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير، والامتنان الكبير، لكل من ساهم بالنصح والإرشاد، والتوجيه والتشجيع، ليرى هذا الكتابُ النورَ . . .

والحمد للّه رب العالمين،،،

**عيسى القدومي**

جمادى الأولى ١٤٢٥هـ

يوليو - تموز ٢٠٠٤م

* * *

# تمهيد

أوقع اليهود بتاريخ الأمة المسلمة الكثير من التشويه والتزييف، والذي بدأ منذ عهد الرسالة، وبعث نبينا محمد ﷺ، واستمر هذا التزييف إلى أن اغتُصبت أرض المسلمين في فلسطين، فأكملوا رسالتهم في تزييف التاريخ لِطمسِ جريمتهم، لكي يبدوا أمام العالم، وكأنهم لم يأخذوا إلا حقا لهم، ولم يغتصبوا أملاك غيرهم .

وليس ذلك بمستغرب، فالكذب من أبرز صفات اليهود التي لا تنفكُّ عنهم ماداموا هم يهود، فقد كذبوا على اللّه: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(١)، وعملوا على خداع أهل الإيمان قال تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾(٢)، وبدا منهم الغيظ والحقد كما قال تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾(٣).

وعملوا على طمس الحقائق وتحريفها، فعن عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما أنه قال: «إن اليهود جاؤوا إلى رسول اللّه ﷺ فذكروا له أن رجلًا منهم

---

(١) سورة آل عمران، آية ٧٥ .
(٢) سورة البقرة، آية ٩ .
(٣) سورة آل عمران، آية ١١٨ .

وامرأة زنيا، فقال لهم رسول اللّه ﷺ: ما تجدون في التوراة[١] في شأن الرجم ؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون. قال عبد اللّه بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد اللّه بن سلام ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم! قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول اللّه ﷺ فَرُجِما»[٢].

كما عادوا الرسول ﷺ، فقد رُوِيَ بالسند إلى صفية بنت حيي بن أخطب رضي اللّه عنها أنها قالت: «سمعتُ عمي أبا ياسر وهو يقول لأبي حيي بن أخطب: «أهو هو؟»- وذلك بعد أن ذهبا إلى النبي ﷺ وجلسا معه وسمعا منه - قال: نعم واللّه، قال أتعرفه وتثبته ؟ قال نعم، قال: فما في نفسك منه؟ قال: عَداوَتُه واللّهِ ما بَقيتُ»[٣].

وبالفعل مع معرفتهم أنه رسول من عند اللّه تعالى، كان حيي وأخوه عدوين للّه ورسوله مدة حياتهما، بل كانا من أشد اليهود عدواة وحقداً، وكانا جاهدين في رد الناس عن الإسلام، وذلك مصداقًا لقوله: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ﴾[٤].

---

(١) التوراة: الكتاب الذي أُنزل على موسى عليه السلام، وقد أصابه تحريف عظيم .
(٢) رواه البخاري رقم ٣٣٦٣ (الفتح).
(٣) رواه البيهقي في الدلائل ٢/ ٢٥٤- ٢٥٥، وابن هشام في السيرة ١/ ٥١٨ .
(٤) سورة المائدة، آية ٨٢ .

وأظهروا عداءهم للمؤمنين في قصتهم مع إسلام عبد اللّه بن سلام فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ - لليهود -: أي رجل فيكم عبداللّه بن سلام ؟ قالوا: أعلمنا، وابن أعلمنا، وأخيرنا، وابن أخيرنا، فقال رسول اللّه ﷺ: أفرأيتم إن أسلم عبد اللّه؟ قالوا: أعاذه اللّه من ذلك، قال: فخرج عبد اللّه إليهم فقال: أشهد أن لا إله إلا اللّه، وأشهد أن محمداً رسول اللّه، فقالوا: شرنا، وابن شرنا، ووقعوا فيه[(١)]، قال - يعني ابن سلام - هذا الذي كنت أخاف يا رسول اللّه»[(٢)].

فهم أهل المكر والخداع، وترويج الشائعات، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾[(٣)] .

وهكذا نجد أن الكذب، وإطلاق الشائعات، والخداع من أساليب اليهود المتأصلة في نفوسهم التي لا تنفك عنهم مهما طال الزمان وتعاقبت العصور، فهذه جِبلّتهم، وقد وجدوا في الكذب وإطلاق الشائعات الوسيلة المثلى التي تنسجم مع طبائع نفوسهم، وتساير أفكارهم الماكرة، وتحقق أطماعهم، وتبرر ممارساتهم .

* * *

---

(١) وقعوا فيه: أي أخذوا في شتمه وسبه.

(٢) رواه البخاري رقم ٣٦٤٥ (الفتح).

(٣) سورة الأحزاب، آية ٦٩ . والأذية المشار إليها هي قول بني إسرائيل عن موسى عليه السلام، أنه آدر- أي كبير الخصيتين- وذلك عندما رأوا شدة حيائه وتستره عنهم عند الاغتسال. وتلك من الشائعات التي روجها بنو إسرائيل عن نبي اللّه موسى عليه السلام.

## الأُكذوبة !! البداية والرعاية..

أكذوبة بيع الفلسطينيين أرضهم لليهود، أكذوبة تتصاغَرُ أمامها كل الأكاذيب التي أشاعها اليهود، لتبرير احتلال أرض فلسطين المباركة. وقد راجت في الأوساط العربية، واستطاعت أن ترسخ في أذهان الكثيرين لدرجة يصعب اقتلاعها لدى ملايين الناس من العرب والمسلمين وغيرهم؟! وانطلت على كثير من الساسة، والقادة، والخطباء، والكتاب، والأدباء، والمثقفين، وغيرهم ... وأسهمت أعظم الإسهام في خداع الرأي العام العالمي .

أختزل بها البعض تاريخ فلسطين المعاصر، فأصبح يُلخص بكلمات قليلة «الفلسطينيون باعوا أرضهم لليهود»!، «من باع أرضه لا يحق له الرجوعُ إليها»، «الفلاحون قاموا ببيع مزارعهم، وحقولهم، وتمتعوا بأثمانها، ثم جاؤوا اليوم يَدْعون ويلا وثُبوراً» !!...

والمؤسف له حقا أن كثيراً من أبناء الشعوب العربية، قد صَدَّقوا تلك الأكاذيب التي نشرها اليهود، وروج لها أعوانهم، وأَهمها: «أن الشعب الفلسطيني باع أَرضه لليهود، فلماذا يطالب بتحرير أرض قبض ثمنها» ؟!.

اتُّهِمَ الفلاح الفلسطيني الذي التصق بأرضه التصاق الحجر والشجر،

بالرغم من كل العقبات والمغريات التي تعرض لها . . . اتُّهِمَ ببيعها، ومع ذلك مازال بعض من لا يعرفون الحقائق وبواطِنَ الأمور، يتهم الفلاح الفلسطيني ببيع أرضه، والتمكين لليهود في فلسطين !!.

إنها بلا شك أكذوبة تتحطم أمامها كل حقوق الشعب الفلسطيني، وتصبح معها كل المطالب وقاحةً وقِلةَ حياءٍ. . . تباع الأرض ثم يقاتل لاسترجاعها؟!

أكذوبة روجت لها اليهودية والصهيونية، شوّهت صورة الفلسطينيين أمام امتدادهم العربي والإسلامي، وصرفت إخوانهم عن مناصرتهم، وغطت على جرائم اليهود، ومجازرهم الوحشية التي ارتكبوها أثناء الاحتلال لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، وهي بحق أكذوبة افتراها اليهود وصَدَّقَها العرب!!

وعن مصدر تلك الأكذوبة وغيرها من الأكاذيب صرح الشيخ «محمد أمين الحسيني» رَحِمَهُ اللَّهُ مُفتي فلسطين، ورئيس الهيئة العربية العليا بأن: «المخابرات البريطانية وبالتعاون مع اليهود أنشؤوا عدة مراكز دعاية ضد الفلسطينيين، ومن جملة ما أنشؤوه من مراكز الاستخبارات والدعاية في الأقطار العربية، مركزاً للدعاية في القاهرة في شارع قصر النيل . . ووضعوا على رأسه رجلا بريطانيا . . وملؤوه بالموظفين والعملاء والجواسيس، وكان من مهام هذا المركز بث الدعاية المعروفة بدعاية الهمس بالإضافة إلى نواحي الدعاية الأخرى »[1].

(١) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين،

تقول روز ماري[١] في كتابها «الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة» عن تلك الأكذوبة ومصدرها: «إن أكثر الاتهامات إيلاما للفلسطينيين: أنهم باعوا أرضهم لليهود .. وتلك الحماقة كررها على مسامعي صحافي معروفٌ في صحيفة واسعة الانتشار عام ١٩٦٨م»[٢] .

ولا شك في أنها أكذوبة تعمد إلى التزييف والتضليل، وساكنو المخيمات منذ الأربعينيات شاهد عملي على ذلك، وإذا علمنا أن الذين طُردوا وشُردوا عام ١٩٤٨م كانوا آنذاك ٨٠٥ آلاف شخص، فإن عددهم الآن بعد العام الخمسين للنكبة قد تجاوز أربعة ملايين و٦٠٠ ألف شخص، وكل من امتلك منهم شيئاً لا يزال يحتفظ بأوراقه الثبوتية حتى هذه اللحظة، ومنهم من لا يزال يحتفظ بمفاتيح داره وخزائن ثيابه ... بحسبانها حبلا سِريا يصلُهُم بالوطنِ المنهوب[٣] .

وقد لقِيَتْ تلك الأكذوبةُ وغيرها من الأكاذيب التي ترادفت معها نجاحا ورواجا منقطع النظير في أول سنيّ كارثة فلسطين، عندما سعت الأقلام الكائدة العميلة إلى بث الإشاعات عبر صحف عربية، فتحت أمامهم ليكتبوا

---

١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص ٥٩ .

(١) «روز ماري» باحثة بريطانية عاشت وعملت بين أوساط الشعب الفلسطيني ومخيمات اللاجئين في لبنان قرابة ثلاثين عاما، وسجلت من الوقائع والأحداث والشهادات، ما يعد «تاريخ فلسطين الحقيقي الذي لم يكتب بعد» - على حد وصفها - وأصدرت كتابها: «الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة» في عام ١٩٧٨م، وترجم إلى ٦ لغات، وأثار اهتماماً واسعاً، أكاديميا وسياسيا وتاريخيا .

(٢) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص ٥ .

(٣) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق،ج٧،

وينشروا الأباطيل، فشوهوا من خلالها صورة الفلسطيني، قالوا: «إن الفلسطينيين يبيعون ضباط وجنود الجيوش العربية لليهود»!!، «وإن الفلسطينيين لم يدافعوا عن أرضهم، بل باعوها وسلموها تسليما لليهود»!!، «ولولا معارضة الفلسطينيين للحلول التي عرضتها بريطانيا لحل القضية لما وصلت الحالة إلى ما وصلت إليه»!!، ومع ذلك لم تكن تسمح تلك الصحف أن تنشر في حينها ما يدفع تلك التهم ويرد الأباطيل[١] !!!.

وللرد على تلك الأكذوبة نعرض المراحل الأساسية التي مَرتْ للاستيلاء على أراضي فلسطين ونهبها، والتي لم تتوقف حتى الآن، ونبدؤها بأراضي فلسطين في ظل الحكم العثماني .

* * *

ص ٣٤٨ .

(١) للمزيد من التفاصيل حول دور بعض الصحف والإعلاميين والعملاء في ترويج تلك الأكاذيب انظر: «حقائق عن قضية فلسطين» لمفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا - الشيخ محمد أمين الحسيني رحمه الله - إصدار مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين - بالقاهرة عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

# أراضي فلسطين في ظل الحكم العثماني

كانت فلسطين إحدى ولايات الدولة العثمانية الإسلامية طيلة أربعة قرون، وكانت قوانين الدولة تمنع بقاء اليهود في فلسطين، أو حيازتهم لأراضيها .

وقد تصدى السلطان العثماني عبد الحميد للأطماع الصهيونية في فلسطين، ومحاولات الزحف اليهودي إليها بكل ما أُوتي من قوة، ودبلوماسية أيضا، ورفض أنواع الإغراءات المادية والمعنوية كافة للمحافظة على المقدسات الإسلامية في فلسطين من السيطرة الصهيونية، واليهودية عليها، الأمر الذي أدى به في النهاية بعد حكم استمر ٣٣ سنة إلى فقدان عرشه، وعزله عن حكمه ونفيه، ويشهد له التاريخ أنه ظل حتى موته يدافع عن فلسطين، ويرفض توطينها لليهود، ولم يرجع عن قراره .

إلا أن الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية أفرزت قانون «تصرف الأشخاص الحكمية» لعام ١٩١٠م، الذي أعطى الشركات حق التملك والتصرف بالممتلكات غير المنقولة[١]، وقد تمكنت المؤسسات الصهيونية

---

(١) د. هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة ١٩٩٨م، ص ٣٧ .

من استغلال بعض بنود هذا القانون، والتحايل غير المشروع على بعضها الآخر، لتجد لنفسها فرصة اقتناص أراض في فلسطين[١].

ونجحت الضغوط البريطانية في تغيير بعض القوانين العثمانية لتفسح المجال أمام المؤسسات الصهيونية، التي كانت الدولة العثمانية حريصة على عدم تمكينها من أراضي فلسطين ، وتوجّت هذه الضغوط عام ١٩١١م عندما منح الأجانب حق التملك، والتصرف بالأراضي كالعثمانيين تماماً في جميع الأراضي العثمانية، ما عدا منطقة الحجاز بلا قيد، أو شرط، سوى ما يتعلق بالشئؤن الإجرائية والإدارية[٢] .

كما قدّمت البعثة الفنية[٣] التي أرسلتها بريطانيا لمسح أراضي فلسطين خدمات خطيرة للاستيطان اليهودي في فلسطين، بعد أن قام فَنِّيوها بمسح فلسطين، وكل ما يتعلق بتربتها وخصوبتها ومصادر المياه فيها، وقضت ست سنوات كاملة باحثة ممحصةً في كل دقائق وخصوصيات وطبيعة فلسطين، الأمر الذي ساهم كثيرا في تحديد الأهداف أمام الصهيونية، التي ركزت على اقتناص أهم وأفضل الأراضي في فلسطين خصوبة، واستراتيجية، وقُرباً من مصادر المياه، وهو ما أولتهُ بريطانيا اهتماما خاصا أثناء اتفاقيات ترسيم الحدود[٤] .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق، ص ٣٨ .
(٣) عام ١٩٠٦م .
(٤) د. هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص ١٥٠ .

وأخذ إنجاز المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين بالسير بوتيرة متسارعة، حيث تمكن اليهود بواسطة دعم بريطاني ضخم، وعن طريق التحايل على القوانين العثمانية، وبأساليب ملتوية، الأمر الذي أدى إلى اقتناص ٦٥٠,٠٠٠ دونم[١]، وتعدّ بريطانيا مسؤولةً بالدرجة الأولى عن تسهيل حيازة هذه الأراضي لليهود .

ويؤكد الشيخ محمد أمين الحسيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تَسَرُّب الأراضي في عهد الحكومة العثمانية إلى أيدي اليهود، حيث يقول:

«إن ٦٥٠,٠٠٠ دونم استولى عليها اليهود في عهد الحكومة العثمانية خلال حقبة طويلة، من الأراضي الأميرية بحجة إنعاش الزراعة، وإنشاء مدارس زراعية »[٢] .

وعلى الرغم من أنه لم يكن لليهود أي حيازات للأراضي الزراعية في فلسطين حتى عام ١٨٦٨م، كما لم يزد عددهم حتى عام ١٨٧٧م عن ١,٣٪، من إجمالي عدد سكان فلسطين، وهؤلاء كان بعضهم عرباً، وجُلُّهم من اليهود الذين تقطعت بهم السبل، بعد أن أَتَوْا إلى فلسطين، ولم يتمكنوا من العودة إلى بلادهم، وعاشوا في فلسطين على إعانات المحسنين .

وكان لبريطانيا الدورُ الأكبر في استعمار اليهود جزءاً من أرض فلسطين،

---

(١) الدونم: ألف متر مربع .

(٢) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٢ .

وتشجيعهم على الهجرة غير الشرعية إليها، وحمايتها لليهود الذين رفضوا مغادرة فلسطين بعد تأديتهم طقوسهم الدينية - حيث كانت القوانين العثمانية تجبرهم على عدم الإقامة فيها -، الأمر الذي فرض نواة الوطن «القومي اليهودي» على أرض فلسطين، فوق هذه المساحة الضئيلة جدا، ولكنها كانت كافية لنُمو هذا الجنين السرطاني، الذي تعهدته بريطانيا بكافة أصناف الرعاية، حتى استفحل خطره، وانتشر وباؤه، مُدمِّراً يعصف بفلسطين وشعبها .

## الخطوات اليهودية لاستيطان فلسطين في العهد العثماني

ويمكن لنا أن نستخلص الخطوات اليهودية في استيطان فلسطين، ومحاولات السيطرة عليها من البداية، وعلاقتها بالدولة العثمانية في النقاط التالية:

١) في عام ١٨٤٥م طالبت بريطانيا الحكومة العثمانية بطرد المسلمين من فلسطين، وإحلال اليهود مكانهم، ولكن قُوبِل هذا الطلب بالرفض من قبل الحكومة العثمانية .

٢) محاولة السيطرة على فلسطين عام ١٨٧٥م، بمعاونة الإنجليز في شراء أسهم قناة السويس عن طريق التمويل اليهودي، ولا سيما عائلة «روتشيلد» اليهودية الثرية، فكان هدف هذا التمويل سيطرة اليهود على فلسطين .

٣) في عام ١٨٨٢م تزايدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد أصدرت الحكومة العثمانية قوانين تحدُّ من هذه الهجرة .

٤) المساعي اليهودية لاستيطان فلسطين التي تبلورت في مؤتمر (بال) عام١٨٩٧م برئاسة «هرتزل» والتي طالبت بضرورة إقامة وطن بديل لليهود في فلسطين، وقد قابلتها الحكومة العثمانية بقوانين صارمة إلا أنهم كانوا يتسرَّبون إليها عن طريق الرشوة والتسلل، مستغلّين وضع الدولة الاقتصادي الذي كان مُتردياً في تلك الفترة .

٥) الدور الذي قام به الإقطاع، وكبار الملاك في بيع أراضي لليهود، وخاصةً اللبنانيين أمثال عائلة «سرسق»، و «تويني»، و «مدور»، ومن فلسطين عائلات «كسار»، و«روك»، و«حنا»، وغيرهم، وكان ذلك في عام ١٨٨٦م.

٦) الدور الذي قامت به «جمعية الاتحاد والترقي»[١]، وعلى رأسها القادة اليهود والماسون في الثورات التي أدت إلى عزل السلطان عبد الحميد، الذي كان العقبة الكبرى في طريق الحركة الصهيونية وذلك بين عامي ١٩٠٨م - ١٩٠٩م .

٧) الدور الذي قامت به الدول الأوروبية في مساعدة اليهود لاستيطان فلسطين من أجل الحصول على امتيازاتٍ لها في المنطقة، والذي استمرَّ طوال هذه الأعوام حتى عام ١٩٠٩م[٢] .

وقد منح السلاطين العثمانيون امتيازات للدول الكبرى، وفسر ذلك من

---

(١) الاتحاد والترقي هو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية ظهر عام (١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م) هدفه الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد، وأطلق البعض على أعضاء الحزب مسمى: «اليهود المستترون». لتحالفهم مع اليهود وارتباطهم معهم، ونشط الحزب في المحافل الماسونية واليهودية، وفتحت لهم السفارات الأجنبية أبوابها لعقد اجتماعاتهم ومخططاتهم. للمزيد انظر: السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين - رفيق شاكر النتشة، ص١٠٢ - ١٣٥ .

(٢) د .هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دار القلم، دمشق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

أجل بناء اقتصاد قوي للدولة، مثل الإعفاء من الضرائب، والجمارك، وقوانين الملاحة، وأضيفت إليها امتيازات أخرى مثل حرية العمل، والسفر، والإقامة وشراء الأراضي، والحصانة القضائية، وقد ترتَّبَ على هذه الامتيازات تأثير عكسي، حيث تمتع الأجانب في الدولة بحصانة قوية، جعلتهم لا يخضعون لسلطة الدولة، وكانوا يُشكِّلون حكومةً داخل الحكومة العثمانية[١] .

واستفاد اليهود من هذه الامتيازات، لا سيما في مجال التجارة، ووجدوا في الإعلان البريطاني تخويل القنصل البريطاني في فلسطين التدخل لصالح اليهود بصفة عامة، فرصة ذهبية ليحققوا مآربهم .

وفي عام ١٨٩٨م أصدر السلطان عبد الحميد قوانين جديدة تقضي بمنع اليهود دخول القدس، ولكن هذه القوانين لَقِيت معارضةً شديدةً من القنصليات الأجنبية، بينما تشددت الحكومة العثمانية من أجل تنفيذ هذه القوانين[٢] .

وكانت الحكومات الاستعمارية تتدخل ضد ممارسات الحكومة العثمانية بوقاحة مُتناهية، بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، ورعاية مصالح اليهود المساكين المضطهدين[٣] .

(١) د . هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، ص ١٧٧، نقلا عن الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، عبد العزيز محمد الشناوي ٢/ ٧٥٠ .

(٢) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، الطبعة الأولى، عمان: دار الكرمل، ١٩٨٤م، ص ١٤٨ .

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٨ .

وخلال عام ١٨٥٥م تمكن «مونتفيوري» من شراء أول قطعة أرض في القدس كان من المفترض أن يبني عليها مستشفى، إلا أنه أقام بدلًا منها حيا سكنيا لليهود، وكان ذلك أول حي يهودي يُقام في القدس، وعُرِف باسم «حي مونتفيوري»[(١)] .

وحصل «أودلف كريميه» النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي عام ١٨٦٨م على قرار من السلطان العثماني باستئجار (٢٦٠٠) دونم من الأراضي بالقرب من يافا لمدة (٩٩) عاماً[(٢)] .

وأسس الحاخام «هيرش»[(٣)] في عام ١٨٦٤م جمعية استعمار أرض إسرائيل بالتعاون مع «التحالف الإسرائيلي العالمي»، وقد أقامت هذه الجمعية عام ١٨٧٠م أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين، تُدْعَى «مدرسة نيتر» عند مدخل مدينة يافا[(٤)] .

وفي عام ١٩١٣م أيضا نجحت الصهيونية بالاتفاق مع قادة الأتراك الاتحاديين في رفع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والسماح لهم بامتلاك الأراضي[(٥)] .

---

(١) د . هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، ص ٢٢٧ .
(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٠ .
(٣) «موريس دي هيرش» (١٨٣١-١٨٩٦م) مليونير ألماني يهودي .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق، نقلا عن: «نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، محمد الخير عبد القادر، مكتبة وهبة، ص ٩٧ .

## موقف اللجان والمؤسسات الفلسطينية من المشروع اليهودي:

وفي مواجهة هذا الأمر، قام الكثيرون من أهل فلسطين بالتصدى للهجمة الصهيونية الاستعمارية، المتمثلة في الهجرة، والاستحواذ على الأراضي. وتأسست في فلسطين في منتصف عام ١٩١٤م مؤسسات وطنية وخيرية في القدس بهدف مقاومة المد الصهيوني في فلسطين، تدعو إلى مساندة الصناعات الوطنية، ونشر التعليم من أجل مواجهة الأخطار التي تهدد الدولة، ومن هذه المؤسسات: (الجمعية الخيرية الإسلامية)، (جمعية الإخاء والعفاف)، (شركة الاقتصاد الفلسطيني العربي)، و(شركة التجارة الوطنية الاقتصادية) كما قام الطلبة الفلسطينيون بتأسيس (جمعية مقاومة الصهيونية) في الأزهر، وفي بيروت أسس طلبة نابلس (جمعية الشبيبة النابلسية)، وفي حيفا تأسست (جمعية المنتدى الأدبي). أما النساء الفلسطينيات فقد أَسَّسن (جمعية الإحسان العام) و(جمعية يقظة الفتاة العربية)[١].

ونشطت اللجان والمؤسسات الفلسطينية خلال تلك الفترة في العمل لمواجهة الخطر اليهودي، وقاموا بعمليات إحراق وتخريب المؤسسات الأجنبية، والصهيونية، التي كان يقيمها اليهود هناك.

ومع ذلك بقيت القوانين والأنظمة العثمانية عَقبةً - إلى حد ما - أمام انتقال الأراضي إلى اليهود، وطيلة خمسين عاما قبل الاحتلال البريطاني،

(١) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، ص ١٥٤-١٥٥.

حظر رسميا تملك الأجانب للأراضي، فقد لجأت جمعية الاستعمار اليهودي (البيكا)، وغيرها من المبتاعين اليهود أثناء فترة «أحباء صهيون» إلى الحيل والذرائع في التسجيل، وذلك بسبب اختفاء السجلات العثمانية أو وجود مخالفات للأنظمة فيها، مما ترك الإدارة العسكرية البريطانية الجديدة في حالة من التشويش اليائس بالنسبة لشؤون الأملاك الثابتة، الأمر الذي أدى إلى تعليق كافة عمليات انتقال الأراضي بين نوفمبر ١٩١٨م، و سبتمبر ١٩٢٠م، فعندما أُعيد فتح السجلات البريطانية في هذا الموعد الأخير سرعان ما تَكشف الأمر عن وجود استملاكات يهودية يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٩٢٠م، ويُقَدر مجموع مساحاتها بـ ٦٥٠ ألف دونم، وليس بمستبعد أبدا أن يكون قسم صغير من هذه الاستملاكات قد تم على صورة انتقالات غير مشروعة في غضون فترة التعليق التي استغرقت ٢٢ شهرا[١] .

**لـذا: تمكن اليهود عن طريق التحايل، والدعم البريطاني، والالتفاف على القوانين، والأنظمة العثمانية، التي كانت تمنع حيازة اليهود للأراضي في فلسطين، وزرع الموظفين العملاء، والسماسرة الخونة، من اقتناص ٦٥٠,٠٠٠ دونم، بحجة إنعاش الزراعة وبناء المستشفيات، والجامعات، خلال الفترة الممتدة من ١٨٥٠م إلى ١٩٢٠ م .**

***

---

(١) جون رودي، تهويد فلسطين، إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد، القسم الثاني الأرض والشعب «حركيات استلاب الأرض»، إصدار مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الترجمة العربية، القاهرة ١٩٧٢م، ص ١٤٠ .

# الإقطاعيون ودورهم في بيع الأراضي

باعت الدولة العثمانية لكبار الملاك اللبنانيين والسوريين، القُرى والأراضي الفلسطينية، التي عجزت عن تسديد ديونها، بسبب الضرائب الباهظة المستمرة التي فُرضت على تلك القرى، من قبل حكومة الدولة العثمانية .

وهكذا حصل كبار الملاك- الإقطاعيون- على الأراضي الفلسطينية كسلعة رائجة لزيادة أرباحهم في أواخر القرن التاسع عشر، و كان لهم حق الحيازة فقط دون حق الرقبة، أي حق الانتفاع بالأرض بيعًا ورهنا وتوريثًا بما يقترب من الملكية، ولكن بشرط واحد هو عدم جواز تغيير طبيعة الأرض الزراعية، وذلك في مقابل سداد الديون المستحقة على هذه القرى، والناجمة عن الضرائب المتراكمة مع ضرورة إبقاء المنتفعين في أراضيهم .

فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الثري اللبناني «سرسق»[1] من شراء ستين قرية في سهل مرج بني عامر في فلسطين عام ١٨٦٩م، وكان هذا

(١) عائلة «سرسق» من أغنى الأسر اللبنانية، وكان لهم بنك في لبنان، وكانت أعمالهم في شؤون المال والأعمال، انظر: بلادنا فلسطين، مصطفى الدباغ، الجزء الأول، القسم الأول، الطبعة الثانية، بيروت: رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ١٩٧٣، ص٥١ -٥٢ .

السهل قد آل للدولة، عندما انتزعت ملكيتُهُ من قبيلة بني صخر، تسديداً للديون المتراكمة عليها من الضرائب الكثيرة التي فرضتها عليهم الحكومة العثمانية .

وحين وجد هؤلاء التجار من يدفع لهم أكثر باعوها لليهود، وهذه الأراضي بيعت من قبل العائلات العربية غير الفلسطينية، ومنها: عائلات «القباني» و«التويني»، و «الجزائري»، و «سرسق»، و «سلام»، و «الطيان»[١]، ومن بعض عائلات فلسطين «كسار»، و «روك»، و «خوري»، و «حنا»، وغيرهم[٢] .

وتؤكد «روز ماري» التي جندت نفسها لتبيان الكثير من الحقائق حول اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، خلال ثلاثين سنة من الدراسة والتقصي أن: «عمليات البيع الكبيرة هذه - والتي كان أسوأها ما قامت به عائلة سرسق[٣] البيروتية التجارية في أوائل العشرينات من بيع ٢٤٠ ألف دونم في سهل مرج بني عامر الخصيب - كان يمكن ألّا تتم بعد السنوات القليلة الأولى من الانتداب، بسبب التنامي السريع للروح الوطنية، ومنذ ذلك الحين فصاعداً، أصبح شراءُ الصهاينة للأراضي يواجِهُ من العقبات ما لم يحظر ببالِ مؤسسي الحركة الصهيونية[٤] .

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الطبعة الثانية، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٦٨م، ص ١٩ .

(٢) د .هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية،ص ٣٥٨ .

(٣) تشرد نتيجة بيع آل سرسق أراضي مرج بني عامر إبان الحكم البريطاني الظالم (٢٧٤٦) عائلة فلسطينية، انظر: بلادنا فلسطين، مصطفى الدباغ الجزء الأول، القسم الأول، ص٥٢ .

(٤) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص ٤٥ .

وقد أثرت عمليات البيع هذه على الفلاحين الفلسطينيين الذين احتجوا عليها، وعارضوا بيع أراضي فلسطين لليهود، وقامت ردود الفعل الفلسطينية عن طريق الهجوم على المستوطنات اليهودية من ناحية، وتقديم عرائض الاحتجاج للسلطان العثماني من ناحية أخرى[١] .

وبلغت مساحة الأراضي التي ساهم كبار الملاك بتحويلها لليهود ٦٢٥,٠٠٠ دونم، طبقا لما أوردته الوكالة اليهودية[٢]، موزعة على النحو التالي:

٤٠٠ ألف دونم في مرج بني عامر .

و١٦٥ألف دونم من أراضي الحولة .

و ٣٢ ألف دونم في وادي الحوارث .

و٢٨ ألف دونم في أقضية الناصرة، وصفد، وعكا، وبيسان، وجنين، وطولكرم[٣] .

* * *

(١) د .هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، ص ٣٢٠ .
(٢) طبقاً لإحصاءات الوكالة اليهودية، صفحة ٤٣٥ المطبوعة في عام ١٩٤٧م .
(٣) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول ص ٢٣ .

## كم باع الفلسطينيون الإقطاعيون والخونة من أراضي فلسطين ؟؟!

القول بأن بيع الفلسطينيين أراضيهم لليهود أكذوبة وفِريةٌ أشاعَها اليهود، لا يعنى ذلك أنه لم تتسرب أي أراضٍ لليهود من بعض الفلسطينيين وغيرهم عبر سماسرة خونةٍ، وبعض الإقطاعيين الذين رجعوا إلى دُوَلهم بعد بيع الأراضي والمزارع، ولكننا بصدد الرد على التعميم، ووصف الأغلبية بأنها باعَتْ أراضيها لليهود ظلماً وزوراً، وجعلوا بذلك ما كان «بحكم النادر»[1] تهمة التصقت بكل فلسطيني جيلا بعد جيل، لترسخ في الأذهان أكاذيب اليهود، وأعوانهم بحقهم القانوني في أرضنا ومقدساتنا، وإشاعة أن أهلها لم يقاوموا الاحتلال، ولم يقدموا لفلسطين دماءَهم وأرواحهم، بل باعوها، وخرجوا منها طائعين راغبين!!

وبلغت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود من عرب فلسطين، وبعضها نتيجة قانون نزع الملكية، وتنفيذا لأحكام أصدرتها المحاكم المختصة، أو لظروف اقتصادية بالغة القَسْوة ٢٦١,٤٠٠ دونم من مساحة فلسطين(٢٧,٠٠٠,٠٠٠ دونماً)، ويتضح من هذه الأرقام أن بعض

---

(١) إشارة إلى القاعدة المعروفة: «حكم النادر كالمعدوم»، وبهذا لا يجعل الفعل النادر كأنه عرف وميزة يلتصق بالغالب .

الفلسطينيين باعوا ـ ومعظمهم تحت ظروف قاهرة ـ أقل من ١٪ من مجموع مساحة البلاد البرية[١].

وفي هذا المجال يبين الخبير الإنجليزي «فرانس» في تقريره، ويؤيده في ذلك «سمبسون»، بقولهما «إن بعض الأهالي اضطروا إلى بيع أراضيهم إما لتسديد ديونهم، أو لدفع ضرائب الحكومة، أو للحصول على نقد لسدّ رَمَقِ عائلاتهم»[٢].

في ذلك الوقت كان الفلسطينيون يواجهون ثلاث قوى: الصهيونية، والحكومة الاتحادية، والإقطاع، وفي ذلك الوقت أيضا قامت الصهيونية بنقل السلاح إلى فلسطين لمواجهة الثورات الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر، والاحتجاج من قِبل الفلسطينيين في المنطقة، وأعربوا عن احتجاجهم بقولهم: «إنه إذا لم تنتبه الأمة العثمانية لكيدهم، وتوقف حكومتها عند حدود المصلحة العامة في مساعدتهم، فإن الخطر من نفوذهم عظيم وقريب»[٣].

وفي عام ١٨٩٧م ازدادت ردود الفعل العربية حدّه، وكونت المعارضة الفلسطينية برئاسة مفتي القدس «محمد طاهر الحسيني» هيئة عربية، هدفها وقف عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين، وكان من نتائج هذه الهيئة،

---

(١) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول ص٢٢ - ٢٣ .
(٢) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص ١٩ .
(٣) د .هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، ص ٣٢١ .

أن توقفت عملية الحصول على أراضي جديدة لعدة سنوات[١] .

ويؤكد «جون رودي» الحقيقة التالية : «لئن كانت هذه الأرقام توضح بجلاء أن بعض العرب، ولا سيما أولئك الذين يدعونهم إقطاعيين، يتحملون مسؤولية مباشرة، وشخصية، عن استلاب الميراث الفلسطيني، فلا ينبغي على المحلل أن يغفل الحقيقة القائلة بأن الأكثرية الساحقة من العرب لم تقم ببيع أراضيها، حتى إن الكثيرين من أصحاب الملكيات الكبيرة، مثل آل الحسيني، حافظوا على أملاكِهم مصونةً إلى النهاية»[٢] .

ويؤكد الشيخ محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين، ورئيس الهيئة العربية العليا رَدًّا على شائعة بيع أهل فلسطين للأراضي بأن: «أهل فلسطين ـ كغيرهم من الشعوب ـ منهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، ولا يبعد أن يكون بينهم أفراداً قصروا، أو فرطوا، أو اقترفوا الخيانة، لكن وجود أفراد قلائل من أمثال هؤلاء بين شعب كريم مجاهد كالشعب الفلسطيني، لا يدمغ هذا الشعب، ولا ينتقص من كرامته، ولا يمحو صفة جهاده العظيم»[٣] .

ولا شك أن هناك قلة قليلة من عرب فلسطين سواء من بين كبار الملاك، أو غيرهم قد شاركوا ولو بقدر بالغ الضآلة في هذه الجريمة، وأعانوا عليها،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) تهويد فلسطين، إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد، القسم الثاني، الأرض والشعب - حركيات استلاب الأرض: جون رودي، ص ١٤٩ .

(٣) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ٢٣ .

البعض، بسبب الجهل، وعدم الوعي بحقيقة المؤامرة ككل، والبعض الآخر ربما بسبب اللامبالاة، والتصرف غير المسؤول، والبعض بسبب ضعف النفس والرغبة في الإثراء الحرام، وعدم الانتماء، كما كانت هناك أسبابٌ قهريةٌ أخرى استثمرتها أبواق الدعاية والإعلام الجهنمية الصهيونية والغربية[١].

ويؤكد «جون رودي» بأن «الشعور العربي ضد استمرار صفقات الشراء أدى إلى تنظيم «صندوق الأمة» بغية شراء الأراضي للأمة العربية ، وفي يافا جرى اغتيال أحد السماسرة العرب بتهمة البيع لليهود، لكن المستويات المغرية للأسعار التي ضخمتها ظروف الحرب، والقوانين الصادرة عام ١٩٤٠ استمرت في استجلاب الممتلكات إلى سوق البيع، والشراء، وخلال السنوات الممتدة بين فرض قوانين عام ١٩٤٠م، وبداية عام ١٩٤٧م بلغ مجموع ما اشتراه اليهود من الأراضي ١٤٤,٨٦٧ دونما[٢].

ومجمل تلك الأراضي لا تتعدى نسبتها من إجمالي مساحة أرض فلسطين البرية عن ٠,٥ ٪، (أي نصف بالمائة) خلال تلك الفترة .

والحقيقة أن دور كبار الملاك مبالغ فيه، فلا يتعدى ما تم شراؤه منهم ٢,٥٪ فقط على أكبر تقدير، ولا يتعدى ما تم بيعه من كبار الملاك

---

(١) د. هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص ٢٤٩ .
(٢) جون رودي، تهويد فلسطين، إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد، القسم الثاني، الأرض والشعب «حركيات استلاب الأرض»، ص ١٤٨-١٤٩ .

الفلسطينيين ٠,٩٦ ٪ - أي أقل من ١٪ - مما بيع من الأراضي الفلسطينية عن الطريق المباشر، أو السماسرة، أو الاضطرار لدفع الضرائب، أو الخيانة، والعمالة مع المحتل .

والشعب الفلسطيني فتك بأولئك القلة الذين باعوا أراضيهم، أو كانوا سماسرة للبيع، وجرّمهم على فعلتهم النكراء، بل صدرت الفتاوى من الهيئات واللجان العلمية في فلسطين وخارجها بتجريم وتحريم بيع الأراضي لليهود، أو السمسرة على بيعها .

* * *

# أراضي فلسطين في ظل الاحتلال البريطاني

حصل اليهود في عام ١٩١٧م على وعد من الحكومة البريطانية للعمل على جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، وهو ما عرف «بوعد بلفور»، ولتحقيق هذا الوعد وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني[١]، الذي قَدَّمَ كامل التسهيلات للنفوذ، والهجرة اليهودية، وكان العرب حينذاك يُشكلون ٩٥ ٪ من السكان .

وفي عام ١٩١٨م أتمت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي احتلال أراضي فلسطين كلها، وتولى اليهودي «هربرت صموئيل»[٢] في عام ١٩٢٠م منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين، وأصبح الاحتلال البريطاني لفلسطين ساري المفعول رسمياً في عام ١٩٢٣م .

وخلال فترة الاحتلال البريطاني مارست حُكومَتُه، دورا بالغ الأهمية، في نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي إلى اليهود[٣] .

---

(١) هي في الواقع حكومة احتلال وليست انتداب، وُجدت لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذًا لوعد بلفور .

(٢) «هربرت صموئيل»: هو أحد أبرز صهاينة بريطانيا، وأحد صانعي وعد بلفور، وقد كان وزيرا للداخلية البريطانية عند إصدار وعد بلفور .

(٣) عبد الرحمن عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص١٨، نقلا عن كتاب «مشكلة اللاجئين العرب»، د. إدوارد سيدهم، القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٨ .

حيث أعيد فتح الأراضي المسجلة باسم الدولة العثمانية، مما أدَّى إلى تسهيل ومساعدة اليهود بشراء مساحات كبيرة من الأراضي، بالتعاون مع المنظمات اليهودية المختصة بشراء الأراضي، والتي كان أبرزها بالتتابع الزمني:

* صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار - أنشئ عام ١٩٠٢م.
* الصندوق القومي الإسرائيلي - الكيرن كيميث - الذي تأسس بموجب قرارات المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١م، وقد حُدِّدتْ مهمة هذا الصندوق آنذاك بـ «استملاك الأراضي العربية في فلسطين وسوريا».
* البنك البريطاني - الفلسطيني، وقد تأسس عام ١٩٠٢م.
* شركة إنماء أراضي فلسطين - تأسست عام ١٩٠٧م.
* مكتب فلسطين - وقد تأسس عام ١٩٠٨م.
* الصندوق التأسيسي - كيرن هيسود، وتأسس عام ١٩٢١م.
* منظمة «بيكا» التي أسسها البارون روتشيلد(١) ١٩٢٥م(٢).

وكانت الملكية العامة للأرض، وعدم جواز نقل الملكية الأساس الأول في امتلاك الأراضي في فلسطين، جاء في دستور الوكالة اليهودية في المادة الثالثة منه: «تُستملَكُ الأراضي كَمِلْكٍ لليهود وتُسجل باسم صندوق رأس

---

(١) «روتشيلد»: هو المليونير الأول الداعم لمشروع الوكالة اليهودية في شراء الأراضي الفلسطينية، وكذلك الداعم الأساسي لمشاريع المغتصبات اليهودية في فلسطين.

(٢) المرجع: د. هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، ص ١٧٧. وكتاب: أبشالوم روكاح، قانون الاستيطان في إسرائيل ١٩٧٨، ص ٦٢. وكتاب: د. هند البديري، أراضي فلسطين، ص١٠٥. وكتاب: عبد الرحمن عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص١٦.

المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلةً باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك مِلكا للأمة اليهودية، غير قابل للانتقال »[١] .

وفي وثيقة الانتداب الإنجليزي على فلسطين كان النص الأصلي الذي تضمنته معاهدة فرساي يشتمل على الفقرة التالية: «وذلك لتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود»، بيد أن الصهيونيين عدلوا هذا النص رغبةً في إخفاء مدى مطامعهم الحقيقية، فجاء على الشكل التالي: «وذلك لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، ومن الواضح أن هذا التعديل إنما هو لتبيان عدم الطمع اليهودي في الاستيلاء على فلسطين كلها»[٢].

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٢م صادق مجلس عصبة الأمم المتحدة على نظام الانتداب على فلسطين، وأدمج وعد بلفور بصك الانتداب، واعترف صك الانتداب بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، وبضرورة إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد، كما ضمنت المادة السادسة من الصك «أن تسهل هجرة اليهود . . . مع حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات»[٣].

وفي يونيو ١٩٢٢م أصدر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص١٦، نقلا عن كتاب: جذور القضية الفلسطينية، أميل توما، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) وليم كار، اليهود وراء كل جريمة، شرح وتعليق خير الله، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢م، ص ٢٠٢ .

(٣) «الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين» المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦، إصدار جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٥٧م.

الكتاب الأبيض، أكد فيه أن الشعب اليهودي موجود في فلسطين كحق لا كَمنّةٍ ووعد بمنح البلاد حُكماً ذاتياً، ونوه بضرورة زيادة عدد اليهود بالمهاجرة[١].

وعندما زار «ونستون تشرشل»- وزير المستعمرات البريطاني- فلسطين عام ١٩٢١م قَدِمت لجنةٌ عربيةٌ لمقابلته، فَبسَطت له المظالم التي يتعرض لها العرب وخشيتهُم من الهدفِ الذي تعمل من أجله الصهيونية، وهو الاستيلاء على فلسطين، وبينت له أن العرب يعيشون في تلك الأرض منذ ألفي عام، ثم طَلبت أن يستخدم نفوذه لرفع هذا الظلم... فأجابهم تشرشل: «إنكم تطلبون مني أن أتَخلى عن وعد بلفور، وأن أُوقف الهجرة اليهودية ... وهذا ليس في طاقتي، كما أَنني لا أوافق عليه، بل إننا نعتقد أن ذلك - ما نص عليه وعد بلفور - خيِّر للعالم ولليهود، وللإمبراطورية البريطانية، وللعرب أنفسِهم «وسوف نعمل لتحقيق ذلك»[٢].

وبموجب البند رقم ٦٠ من معاهدة الصلح البريطانية التركية في لوزان سنة ١٩٢٥م، آلت جميع الأراضي التي كانت بحيازة الحكومة العثمانية إلى إدارة الانتداب على فلسطين دون أي مقابل، ووضعت سلطة التصرف فيها آنذاك بيد المندوب السامي البريطاني مُؤَقَّتاً، فكان من حقه وحده إجزال المنح منها، أو السماح بالاستقرار فيها واستثمارها . وقد سارع اليهودي الإنكليزي

---

(١) «الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين» المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦، إصدار جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٥٧م.
(٢) وليم كار، اليهود وراء كل جريمة، شرح وتعليق خير الله، ص ١٩٧ .

هربرت صموئيل - أول مندوب سام - إلى تقديم ١٧٥ ألف دونم من أخصب أراضي الدولة على الساحل بين حيفا ويافا، قرب قيسارية، وعتليت، هدية إلى أبناء مذهبه الصهيونيين، أتبعها بعد ذلك بدفعة ثانية مقدارها ٧٥ ألف دونم على البحر الميت لإقامة مشروع شركة البوتاس، فضلًا عن أراضي شاسعة أخرى لم يكشف النقاب عن سعتها في منطقة النقب، وتكررت هباته السخية من الأراضي الساحلية الخصبة حتى بلغ مجموع ما منح، أو نقل إلى الصهيونيين من أراضي الدولة نحو مليون وربع المليون من الدونمات، أي ٥٨ ٪ من مجموع الأراضي التي كان يملكها الصهاينة سنة ١٩٤٨م، فأربت المساحات التي تحولت إليهم حتى قيام كيانهم على ٢,١ مليون دونم(١) .

ولقد عملت حكومة الانتداب كل ما في وسعها حتى تجبر الفلاح الفلسطيني على بيع أرضه . . فكانت تدخل بعض الأراضي المجاورة للمدن والمستعمرات اليهودية ضمن تنظيم المدن وبذلك تضاعفت الضرائب السنوية عليها لتصبح أضعاف دخلها السنوي، فيضطر صاحبها إلى بيعها، وإلا انتزعت منه حين يعجز عن دفع الضرائب .

وأتاحت القوانين التي سنتها حكومة الانتداب، مجالات واسعة لامتلاك الأرض، حيث «بلغ مجموع ما اشتراه اليهود من حكومة الانتداب البريطاني

(١) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٤٨م، ج١، ص١٨٠ .
(٢) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص ١٨، نقلا عن: مشكلة اللاجئين العرب ص ٨١ .

٥٠٠ ألف دونم، منها ٢٠٠ ألف دونم دون مقابل»[١] .

ولم يكن اليهود يمتلكون أكثر من ١٪ فقط من مساحة فلسطين عند بداية الاحتلال البريطاني، ثم فتحت بريطانيا خلال احتلالها لفلسطين عام ١٩١٨-١٩٤٨م الأبواب للهجرة اليهودية، فتضاعف عدد اليهود من ٥٥ ألفاً سنة ١٩١٨ إلى ٦٤٦ ألفاً سنة ١٩٤٨م - أي من ٨٪ إلى ٣١٪ من السكان - كما دَعَمَتْ تَمَلُّكَ الأراضي، فتزايدت مِلكيَّةُ اليهود للأرض من نحو نصف مليون دونم - ٢٪ من الأرض - إلى نحو مليون و٨٠٠ ألف دونم - ٦,٧٪ من أرض فلسطين[٢] .

والجدول التالي يلخص حيازة اليهود للأراضي في فلسطين، منذ العهد العثماني، وحتى عام ١٩٤٨م، وتسهيلات حكومة فلسطين البريطانية منذ بداية حكمها[٣] .

---

(١) د. محمد محسن صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، إصدار صحيفة السبيل الأردنية، الطبعة الأولى عمان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص١٥ . كذلك انظر الجدول رقم (١).

(٢) د.هند البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص ٢٣٧ .

## الجدول رقم (١)
## حيازة اليهود للأراضي في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى عام ١٩٤٨م

| المساحة بالدونم | تاريخ انتقال الملكية | الكيفية التي تم بواسطتها انتقال الملكية | الجهة التي آلت إليها |
|---|---|---|---|
| ٢٤٥,٥٨١ | حتى عام ١٩١٤ | تم الحصول على معظمها بطرق غير مشروعة أثناء العهد العثماني | مستوطنات وأفراد |
| ١٧٥,٠١٩ | ما بين ١٩١٧ - ١٩٢٠ | فترة إغلاق دوائر التسجيل أثناء الحكم العسكري البريطاني | مستوطنات وأفراد |
| ٤٠,٠٠٠ | ١٩٢٠ | من خلال وضع اليد على أراضي جنوب يافا | إلى مستوطني عيون قارة (ريشون ليزيون) |
| ٣٨١,٠٠٠ | ١٩٢١ | أراضي بيسان من خلال اتفاقية غور المدورة | |
| ٣٩,٠٠٠ | ١٩٢١ | أراضي عتليت والكبارة وقيصرية انتزعتها حكومة الانتداب | شركة إنماء الأراضي الصهيونية |
| ١٨,٠٠٠ | ١٩٢١ | امتياز روتنبرغ لتوليد الكهرباء | منحتها الحكومة لليهود كامتياز |
| ١٠,٠٠٠ | ١٩٢٥ | أراضي الياجور انتزعتها الحكومة من صاحبها يوسف الخوري | لجمعية البيكا |
| ١٠٠,٠٠٠ | ١٩٢٩ | قريتا جلين وكوكب وتوابعها، وقف الجزامي انتزعتها الحكومة | شركة كهرباء فلسطين اليهودية |
| ١٢٠,٠٠٠ | ١٩٢١ | من أوقاف الكنائس والشركات بحجة تسديد ديون البطريكية وتعين لجان خاصة | أجرتها الحكومة لليهود أدعت الحكومة ملكيتها وسلمتها للبيكا |
| ٨,٠٠٠ | ١٩٣٣ | أراضي سيرين | للبيكا |
| ١٦٥,٠٠٠ | ١٩٣٤ | امتياز الحولة دفع اليهود ثمنها رمزيا لنحو (٥٧) ألف دونما منها | لشركة إنماء الأراضي الصهونية |
| ١٣٩,٠٠٠ | ١٩٣٤ | امتياز البحر الميت | لشركة البوتاس |
| ٤,٥٠٠ | ١٩٤٥ | بركة رمضان (وقف خليل الرحمن) قضاء القدس انتزعتها الحكومة | شركة إنماء الأراضي |
| ٢٥,٣٥١ | - | في منطقة بئر السبع بوضع اليد من قبل الحكومة | شركة البوتاس اليهودية |
| ٢٢,٩٤٨ | ١٩٤٠ - ١٩٤٧ | باعته الحكومة خلال الفترة | مؤسسات وأفراد يهود |
| ١٥,٠٠٠ | ١٩٤٠ - ١٩٤٧ | أراضي انتزعت الحكومة ملكيتها | حولت أجزاء منها لليهود |
| ٨,٠٠٠ | ١٩٤٠ - ١٩٤٧ | أراضي تم تحويلها من صنف لآخر لتصبح باسم المندوب السامي | معظمها حول لليهود |
| ١١٧,٨١٩ | حتى عام ١٩٤٧ | أراضي صودرت قبل دور أحكام بشأنها وقدمت لليهود | |
| ١,٦٣٤,٢١٨ | حتى عام ١٩٤٧ | المجموع | |

ومع تلك الممارسات تمكّن شعبُ فلسطين رغم قسوة الظروف والمعاناة من الصمود في أرضه طيلة ثلاثين عاما، محتفظاً بأغلبية ٦٨٪ من السكان، وبمعظم الأرض ٩٣٪، وقد تمكن اليهود تحت حماية الحراب البريطانية من بناء مؤسساتهم الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والعسكرية، والاجتماعية، وفي سنة ١٩٤٨م كانوا قد أَسَّسُوا ٢٩٢ مُستعمرةً[١] .

وتدل الإحصاءات الرسمية على أن مجموع ما استولى عليه اليهود إلى يوم انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايو ١٩٤٨ نحو مليوني دونم أي نحو ٧٪ من مجموع أراضي فلسطين، على الرغم مما كانت تقوم به حكومة الانتداب البريطاني لصالح اليهود وفقاً للمادة الثانية من صك الانتداب[٢] .

ويؤكد «روجيه غارودي»: أن الصهاينة أيام وعد بلفور عام ١٩١٧ م، كانوا لا يملكون إلا ٢,٥ ٪ من الأراضي . وعندما تم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، كانوا يملكون ٦,٥ ٪ منها، أما في عام ١٩٨٢ فإنهم أصبحوا يملكون ٩٣ ٪، أما الأساليب المستخدمة لانتزاع الأرض من أصحابها، فإنها كانت أساليب الاستعمار الأشد عنفاً[٣] .

ومع ذلك أكد الشيخ محمد أمين الحسيني «أن الفلسطينيين قد حرصوا

---

(١) د. محمد محسن صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، ص١٥ .
(٢) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٢ .
(٣) روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة حافظ الجمالي - صياح الجهيم، بيروت: دار عطية للنشر،١٩٩٦ م، الطبعة الثانية، ص ١٩٢- ١٩٣ .

على أراضيهم كل الحرص، وحافظوا عليها رغم الإغراءات المالية الخطيرة من قِبَلِ اليهود، ورغم الضغط الاقتصادي عليهم بمختلف الوسائل من قبل الإنجليز[١] .

ويضيف: «مما يؤيد ذلك، أن تقارير حكومة الانتداب البريطاني التي كانت تُرفع سنوياً إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم بجنيف، كانت تذكر دائماً أن السبب في قلة انتقال الأراضي إلى اليهود هو المجلس الإسلامي الأعلى، وغيره من المؤسسات العربية[٢] .

ورغم أن المؤامرة على فلسطين كانت أكبر بكثير من إمكانات الشعب الفلسطيني، إلا أن شعب فلسطين رفض الاحتلال البريطاني، والمشروع الصهيوني، وطالب بالاستقلال، وتحت ضغط الثورة الكبرى عام ١٩٣٦م - ١٩٣٩م، اضطرت بريطانيا في كتابها الأبيض (مايو ١٩٣٩م)، أن تتعهد بقيام الدولة الفلسطينية خلال عشر سنوات، وأن توقف بيع الأراضي لليهود، إلا في حدود ضيقة، وبأن توقف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، لكنها تنكرت لالتزاماتها في نوفمبر ١٩٤٥م كما في (تصريح بيفن)[٣] .

وفي شهادة على المكر البريطاني، يقول الشيخ محمد أمين الحسيني «في عام ١٩٣٤م اتصل رسل من البريطانيين بي شخصيا، وبآخرين من الوطنيين

---

(١) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ١١ .
(٢) المصدر السابق، ص١٢ .
(٣) د. محمد محسن صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، ص ١٥-١٦ .

الفلسطينيين، وعرضوا أن ينقل عرب فلسطين إلى شرق الأردن، على أن يعطوا ضعف مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها، وأن يُقدم اليهود جميع الأموال المطلوبة لتنفيذ ذلك الاقتراح، وكان طبيعيا أن يرفضَ العرب هذا العرض السخيف»[١] .

وبالفعل أرسل البريطانيون في ظروف متعددة إلى فلسطين رسلا من أنصارهم عرضوا على عرب فلسطين الرحيل عن وطنهم، مقابل مبالغ من الأموال يدفعها إليهم اليهود !!، وفي مذكرات «د. حاييم وايزمن[٢]» يذكر أنه اتفق مع الحكومة البريطانية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب !![٣] .

وفي وصف آخر لتمسك الشعب الفلسطيني بأرضه تقول «روز ماري» في كتابها الفلاحون الفلسطينيون: «وبالرغم من الجهود، والأموال التي وظفتها الوكالة اليهودية لشراء الأراضي، والمنظمات المماثلة فإن نسبة الأراضي التي كان يملكها اليهود عام ١٩٢٦م لم يَتعدَّ ٤٪ من كافة الأراضي بما فيها أراضي الدولة، ولم تصل هذه النسبة إلى ٥٪ إلا بعد ثماني سنوات أخرى، ومع نهاية العام ١٩٤٧، وهو آخر عام توفرت فيه أرقام رسمية، لم تكن هذه النسبة قد تجاوزت ٦ ٪، ومن الواضح أن هذه الأرقام تعكس مدى مقاومة الفلاحين لعمليات بيع الأراضي»[٤] .

---

(١) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ٣٠ .
(٢) «حاييم وايزمن» أول رئيس للكيان اليهودي بعد إعلان قيامه في عام ١٩٤٨م .
(٣) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ٣٠ ، نقلا عن ( مذكرات «د. حاييم وايزمن).
(٤) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص ٤٥ .

وتضيف «مارى» في وصف تعلقهم بأرضهم بأنهم: «يحبون أرضهم بطريقة خاصة جدا، فهم يلمسونها، ويشمّونها، ويعرفونها قطعة قطعة، وحَجراً حَجراً»[١].

ومما لاشك فيه أن ارتباط الفلاحين الوثيق بأرضهم، هو الذي منع الحركة الصهيونية من الحصول على أكثر من ٦٪ من المساحة الإجمالية لأراضي فلسطين[٢] قبل عام ١٩٤٨[٣]. انظر الجدول رقم (٢).

**الجدول رقم (٢)**

**مساحة الأراضي التي حازها اليهود حتى عام ١٩٤٧م[٤]**

| كيفية حيازتها | مساحة الأراضي بالدونم | نسبتها المئوية للأراضي الزراعية | نسبتها المئوية للمساحة الإجمالية |
|---|---|---|---|
| فترة الحكم العثماني وبداية الحكم العسكري البريطاني | ٤٢٠,٦٠٠ | ٤,٥٦٪ | ١,٥٥٪ |
| أجرتها حكومة فلسطين لليهود | ١٧٥,٠٠٠ | ١,٩٠٪ | ٠,٦٤٪ |
| منحتها الحكومة للوكالة اليهودية | ٣٢٥,٠٠٠ | ٣,٥٣٪ | ١,٢٠٪ |
| مُشتراة من كبار مُلاك غائبين غير فلسطينيين | ٦٢٥,٠٠٠ | ٦,٦٨٪ | ٢,٣١٪ |
| مُشتراة من كبار مُلاك فلسطينيين | ٢٦١,٤٠٠ | ٢,٨٣ | ٠,٩٦٪ |
| المجموع | ١,٨٠٧,٠٠٠ | ١٩,٦٪ | ٦,٦٪ |

(١) المصدر السابق.
(٢) حيث تمكن اليهود من اغتصاب مساحة قدرها (١,٨٠٧,٠٠٠) دونم طبقًا للوكالة اليهودية.
(٣) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ص ٤٨.
(٤) د. هند البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص٢٦٣.

والموسوعة الفلسطينية تؤكد أنه: « لم يكن يملك اليهود حتى عام ١٩٤٨ سوى ٥,٦ ٪ من مساحة فلسطين العامة»[(١)] .

لكن قرار التقسيم لفلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة - القرار١٨١- في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧م أعطى لليهود الذين لم يكونوا يملكون من أرض فلسطين سوى ٦,٧٪ الحق في دولة مساحتها ٥٤٪ من أرض فلسطين، وقرَّر للعرب الذين كانوا يملكون يومئذ ٩٣,٣٪ من أرض فلسطين دولة مساحتها ٤٥٪ من أرض فلسطين، واستثنى هذا القرار مدينة القدس ١٪ من مساحة فلسطين من هذا التقسيم .

ويؤكد هنري فورد - المليونير العالمي - في كتابه اليهودي العالمي: «أن إدارة الانتداب البريطاني كانت يهودية، ومن المتعذر على أي ناطق يهودي مهما افتقر إلى الشعور بالمسؤولية أن ينكر الحقيقة الواقعة وهي أن إدارة فلسطين يهودية، فالحكومة فيها يهودية، وإجراءات العمل يهودية، والأساليب المستعملة يهودية، ولا ريب في أن فلسطين تقدم الدليل على ما يفعله اليهود عندما يصلون إلى الحكم»[(٢)] .

ويضيف تحت عنوان «اقتناص الأراضي» أنه: «لو عرف العالم حقيقة الأساليب التي اتُبعت لاغتصاب أراضي فلسطين من أهلها العرب في الأيام

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، ج١، ص١٧٣ .
(٢) هنري فورد، اليهودي العالمي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ص ١٥٢ .

الأولى من الغزو الصهيوني، أو لو سُمِحَ لهذا العالم بمعرفتها، لَعمَّه السخط والاشمئزاز، ولا ريب في أن هذه الأساليب كانت تجري بمعرفة صموئيل المندوب السامي اليهودي وتأييده»[١].

حيث كانت السلطات تخير الفلاحين بين الدفع، أو مصادرة الاراضي، وبالطبع كان الدفع أمراً مستحيلًا، مما تحتم معه مصادرة العديد من أراضي عرب فلسطين[٢].

ويكفي لدي أي منصفٍ إذا نظر إلي تلك القوانين والممارسات، إدراك حجم الظلم الذي وقع على أهل فلسطين، ويعرف كيف انتزعت أرضه وسرق وطنه، عِلماً بأن هذه الترسانة الهائلة من (القوانين) الجائرة سيئة السمعة والتدابير الباطشة جميعها لم تُفلح في النهاية سوى في انتزاع ما نسبته ٦,٦٪ من جملة مساحة أراضي فلسطين، وهو الأمر الذي ظل يعكس مدى توحُد وارتباط الفلاح الفلسطيني بأرضه ووطنه[٣].

ومع هذا فإن نسبة الـ ٦,٦ ٪ من مساحة أراضي فلسطين التي سلبها اليهود، ما كان لها أن تسمح تحت أي ظرف بإنشاء كيان يهودي على مثل هذه المساحة، وبهذا يتضحُ لكل ذي لُبٍّ كيف تم استلاب أراضي فلسطين، وما

---

(١) المصدر السابق٤ .

(٢) د. هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص٧٢، نقلا عن الوقائع الفلسطينية العدد ١٤٣٩في ١٣/٩/١٩٤٥، ص ١٢٣٩ .

(٣) المصدر السابق.

زالت الصهيونية وأبواقُها الدعائية في الترويج بأن أرض فلسطين أُخذت بيعا، وقد أثبتت الوثائق البريطانية، واليهودية أيضا أُكذوبةَ هذه المزاعم، والافتراءات وزيفها.

**وخلاصة القول: استمر الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى عام ١٩٤٨م، أي نحو ثلث قرن لم يتمكن خلالها، وبرغم كل المحاولات من انتزاع أكثر من ٥,٦٪ إلى ٦,٦ ٪ على أكثر تقدير من مساحة فلسطين، والذي مارس كل السياسات التي فُرضت على شعب أَعزل من خلال قلب قوانين الأراضي العثماني، وعبر سياسة إفقار شعب فلسطين، واعتصاره، وتحويل أرضه من ينبوع للخير إلى جحيم، ومع ذلك فإن كل ما استطاع اليهود، وبريطانيا انتهابه لم يزد بحال عن ٦,٦٪ من إجمالي مساحة فلسطين حتى عام ١٩٤٨م، وهو ما يعكس مدى تمسك أهل فلسطين بأرضهم ومُقدساتِهم .**

* * *

# أراضي فلسطين بعد إعلان قيام الكيان اليهودي

بعد إعلان القوات البريطانية إنهاء انتدابهم على فلسطين، وانسحابهم منها عند منتصف ليلة ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م، وخلال سُويعات، وفي النهار أعلن المجلس الوطني اليهودي «قيام دولة إسرائيل»!!.

وبدأت الحرب بين العصابات الصهيونية من جهة، وبين الفلسطينيين، والجيوش العربية من جهة أُخرى، والتي لم تكن مستعدة لهذه الحرب، مما سبب هزيمتها، وسُميت بنكبة فلسطين .

ورغم ذلك كانت غالبية الأراضي عام ١٩٤٨م ما تزال بأيدي العرب، حتى قُدِّر ما كان بحوزتهم حينذاك بنحو ٦,٨ مليون دونم يضاف إليها ١٣٥ ألف دونم من بساتين الحمضيات، وأكثر من مليون دونم مغروسة بأشجار زيتون، وفاكهة، وموز، ولا يدخل ضمن هذه المساحات أراضي المراعي . وقد شرعت سلطات الاحتلال اليهودي بعد عام ١٩٤٨م الاستيلاء على ممتلكات العرب بشكل رسمي، عندما وضعت البلاد تحت أحكام ما أسمته «قانون الاستيلاء على أرض ساعة الطوارئ»، وهو القانون الذي خَوَّلَ الحاكم العسكري سلطة إعلان مساحات من البلاد مناطق مُغلقة، يحظر على العرب

الدخولُ إليها أو الخروج منها، وفي ظل هذا القانون نقلت ملكية أراض عربية واسعة بحجة الأمن . كما سمحت مواد قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م باستغلال أملاك الغائبين واستملاكها على أنها أراض مهجورة آلت ملكيتها إلى «الدولة» بتقادم العهد. وقد استباحت سلطات الاحتلال في السنوات الأولى من تطبيق هذا القانون زهاء مليون وربع مليون دونم من أملاك العرب[١] .

وكانت النتيجة التي أسفرت عنها حرب ١٩٤٨م، واتفاقيات وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» والبلدان العربية، أنها تركت لإسرائيل السيطرة على أكثر من خمسة ملايين إيكر (فدان إنكليزي، يعادل ٤ دونمات) من الأراضي الفلسطينية، وبعد سنة ١٩٤٨م استولت دولة إسرائيل على أراضي ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ منعوا من العودة، في حين أُخضعت الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت في فلسطين لقوانين، ولوائح جردتها فعلا من معظم أراضيها[٢] . انظر الجدول رقم (٣) .

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ج١، ص١٨٠ .

(٢) نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، أغسطس ٢٠٠٢، ص ١٥١ .

الجدول رقم (٣)

مساحة فلسطين بعد حرب عام ١٩٤٨م

| | | |
|---|---|---|
| مساحة المناطق التي استولى عليها اليهود (بفعل حرب ١٩٤٨م) | ٢٠٧٧٠كم٢ | ٧٧٪ |
| مساحة الضفة الغربية (والتي ضمتها الأردن رسميا إليها) | ٥٨٧٦كم٢ | ٢١,٧٪ |
| مساحة قطاع غزة (والتي ضمتها مصر تحت إداراتها) | ٣٦٣كم٢ | ١,٣٪ |
| مساحة فلسطين كاملة | ٢٧٠٠٠كم٢ | ١٠٠٪ |

وبدأ تاريخ نزع ملكية الأرض عقب سنة ١٩٤٨م مباشرة، وتم الاندفاع الشديد، والكامل للاستيلاء على أراضي العرب، طبقا لإجراءات قانونية صارمة، فقد سنّت «إسرائيل»[١] منذ سنة ١٩٤٨م، نحو ثلاثين تشريعا، نقلت بواسطتها الأرض من ملكية العرب الخاصة إلى ملكية الدولة[٢] .

«وبموجب قانون تملك الأراضي عام ١٩٥٣م وحده، صودر نحو مليون فدان من الأراضي التي يملكها ١٨٠٠٠ فلسطيني »[٣] .

(١) والأصح أن يطلق عليه الكيان اليهودي أو الصهيوني، انظر: مصطلحات يهودية احذروها، عيسى القدومي، إصدار مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية ٢٠٠٢م .
(٢) أرض أكثر وعرب أقل، نور الدين مصالحة، ص ١٥٢ .
(٣) بول فندلي، الخداع، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٣ م، ص ١١١ نقلا عن dana adamsschmidt, new york times) ١٩٥٣/٨/١٥).

حيث تبلغ مساحة الجزء – من فلسطين – الذي أقيم عليه الكيان اليهودي حسب خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م حوالي ٢٢,٩٢٠,٠٠٠ ألف دونم منها ٤٢٥ ألف دونم مساحات مائية، وتوزع الباقي كالتالي:

١٧,٦٧٥,٠٠٠دونم أملاك أميرية .

٨٠٠,٠٠٠ دونم مملوكة للصندوق القومي.

٤٥٠,٠٠٠ دونم مملوكة لمنظمة « بيكا » .

٨٢٠,٠٠٠ دونم مملوكة للأفراد، والجمعيات اليهودية .

٣,١٧٥,٠٠٠ دونم هُجرت من قبل العرب عام ١٩٤٧م / ١٩٤٨م .

وحسب هذه الأرقام – المستندة إلى مصادر يهودية – فإن أملاك المهجرين العرب تزيد بمقدار ١,١٠٥,٠٠٠ دونم عن مجموع أملاك اليهود، بالرغم من أن الأملاك الأميرية نفسها، نزعت من قبل العرب بموجب القوانين الانتدابية المختلفة[١] .

ونتيجة للسيطرة اليهودية الكاملة على ذلك الجزء من فلسطين، فقد فُتح المجال واسعا، أمام مؤسسة «الكيرن كايميت» لتوسيع ممتلكاتها، حتى وصل مجموع ما امتلكته حتى عام ١٩٥٨م إلى ٣,٣٠٠,٠٠٠ دونم[٢] .

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص١٩ .
(٢) المصدر السابق، ص١٩، نقلا عن الزراعة والاستيطان في إسرائيل ( بالعبرية ) – صادر عن وزارة الزراعة الإسرائيلية وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ١٩٥٨ .

وبالطبع فإن الأملاك الأميرية نفسها «ورثتها» الحكومة اليهودية، واستغلت لصالح المخططات الاستيطانية، بموجب القوانين التي صدرت بين عامي ١٩٥٠-١٩٥١م، حيث أصبحت الأراضي الأميرية تابعة لحكومة إسرائيل، وتُدار من قبل المكاتب الحكومية[١] .

والخلاصة: أن نكبة المسلمين في أرض فلسطين عام ١٩٤٨م كانت البداية في زرع كيان يهودي مصطنع، وإعطائه مسمى الدولة، وأصبح سلبُ الأراضي صنعةً يهوديةً أجادوا عملها، وهذا ما لخصه روجيه غارودي بقوله: «استطاع اليهود حتى عام ١٩٤٩م أن يستولوا على ٨٠ ٪ من الأراضي، وطردوا ٧٧٠,٠٠٠ فلسطيني، أما الطريقة التي استُخدمتْ في ذلك، فإنها كانت الإرهاب، وأفضل مثال على ذلك مذبحة « دير ياسين » التي تمت بطريقةٍ نازيةٍ، وذلك أن سكان هذه القرية (٢٥٤ شخصا) ذُبحوا عن بَكرةِ أبيهم !! على يد قوات «الإيرغون» التي كان يرأسها مناحيم بيغن»[٢] .

* * *

---

(١) المصدر السابق.

(٢) روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ص ١٨٧ .

# كيف نُفذ المشروع الاستعماري على أرض فلسطين؟

المشروع الاستعماري اليهودي له طبيعة خاصة، فالهدف اغتصاب أرض فلسطين من أهلها، وإحلال عنصر بشري وافد محلهم، ولذا فهو مشروع نفذ بالعنف والقوة القهرية لأهل فلسطين، فالإرهاب اليهودي هو الآلية التي تم بها تفريغ جزء من فلسطين من سكانها، وفرض المغتصبين اليهود، وكيانهم اليهودي على شعب فلسطين وأرضها .

ودمر الصهاينة ٤٧٨ قرية فلسطينية من أصل ٥٨٥ قرية كانت قائمة في المنطقة المحتلة، وارتكبوا ٣٤ مجزرة[١]. وهي المجازر التي تم تسجيلها وتأريخها، وإلا فهي أكثر من ذلك العدد بكثير، ودير ياسين ما هي إلا أنموذجا لمجزرة من مجازر عصابات اليهود.

مذبحة تمت بدم بارد في القرية الهادئة، وحول هذا كتب الجنرال اليهودي «مائير بايل» والذي كان في دير ياسين لحظة وقوع المذبحة، وكان يشغل ضابط الاتصال مع الهاغانا: «إن الهجوم على دير ياسين وَصمةُ عارٍ سوداء

(١) د. محسن محمد صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، ص ١٧ . وللمزيد: انظر الخداع، بول فندلي، الفصل الثاني حرب ١٩٤٨م.

في تاريخ الشعب اليهودي، والمجتمع الإنساني »[١] .

تصف «روز ماري» المجزرة بقولها: «إن مجزرة دير ياسين التي وقعت في ٨ أبريل والتي قتل فيها مالا يقل عن ٣٠٠ قروي قد حازت على قسط كبير من الاهتمام . . . وعمدت القيادة الصهيونية في البداية إلى التَّنصل من المجزرة، وبَعَث بن غوريون رسالة اعتذار إلى الملك عبد اللّٰه وضع فيها اللوم على كاهل المجموعات الإرهابية « غير الرسمية »، مع أنه في الحقيقة شاركت وحدة من «البالماخ»[٢] في الهجوم على دير ياسين إلى جانب منظمتي الأرغون وشتيرن[٣] .

وفي كتاب الثورة لمناحم بيغين يقول: «إن مذبحة دير ياسين أسهمت مع غيرها من المجازر الأُخرى في تفريغ البلاد من ٦٥٠ ألف عربي، ولولا دير ياسين لما قامت إسرائيل»!!.

«وكان الصهاينة أيام تصريح بلفور عام ١٩١٧م، لا يملكون إلا ٢,٥ ٪ من الأراضي، وعندما تم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، كانوا يملكون ٦,٥٪ منها، أما في عام ١٩٨٢م فإنهم أصبحوا يملكون ٩٣ ٪»[٤] .

---

(١) إيلان هاليفي، إسرائيل من الإرهاب إلى المجزرة، دمشق: دار ابن هاني، الطبعة الثانية ١٩٨٦م، ص ٨٥، نقلا عن صحيفة أحرنوت، في ٤ إبريل ١٩٧٢م .
(٢) «البالماخ» جناح شكلته الهاغاناه سنة ١٩٣٧م، ويتكون من وحدات خاصة متحركة .
(٣) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون، ص ٩٣ .
(٤) روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل، ص ١٩٣ .

والنتيجة التي صِرْنا إليها، بعد طرد مليون ونصف المليون من السكان، هي على ما تقوله جماعة الصندوق القومي اليهودي، هي أن الأراضي اليهودية بعد أن كانت ٦,٥ ٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٧م أصبحت ٩٣ ٪، منها ٧٥ ٪ للدولة، و ١٤ ٪ للصندوق القومي[١] .

وعندما كان الباحث اليهودي «إسرائيل شاحاك» يقوم بدراسة في عام ١٩٧٣، اكتشف أنه لم يبق من أصل ٤٧٥ قرية فلسطينية وقعت ضمن الحدود الإسرائيلية التي أعلنتها إسرائيل في عام ١٩٤٩ إلا تسعون قرية فقط، أما القرى الباقية وعددها ٣٨٥ فكانت قد دُمرت»[٢] .

وقال «شاحاك» في تقرير له: «إن القُرَى دُمرت بما فيها منازلها، وأسوار الحدائق، وحتى المدافن وشواهد القبور، بحيث لم يبق- بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة - حجر واحد قائماً ، ويقال للزوار الذين يمرون بتلك القرى إن المنطقة كلها كانت صحراء»[٣] .

ولم تَسْلَم أملاك الأوقاف الإسلامية من الاعتداء، فعندما تولت سلطات الانتداب البريطاني حُكم البلاد، أوكلت إدارة الأوقاف إلى الهيئة الإسلامية العليا التي كانت تجبي إيجارات العقارات، وأعشارها من المستغلين، وتوزعها على المنتفعين من أفراد وهيئات، وظل الأمر كذلك حتى قررت

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الخداع، بول فندلي، ص ٣١ .
(٣) المصدر السابق، ص ٣١ .

الحكومة عام ١٩٣٥م دفع مبلغ سنوي ثابت مقداره ٣٠ ألف جنيه فلسطيني مقابل أعشار الأوقاف كبدل، وبالتالي فلا تتجشمُ الهيئة مشقة الجباية .

وكان من المتوقع أن تحافظ سلطة الاحتلال الصهيوني على هذا الوضع لأنه أمر يَمَسُّ تعاليم دين أهل البلاد، وعلى الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم حفظت هذا الحق صراحة، ضربت وزارة الأديان «الإسرائيلية» بكل ذلك عرض الحائط، فأدخلت عائدات أوقاف المسلمين في الميزانية العامة، بل حاولت اغتصاب المقابر وغيرها من أراضي الأوقاف[١] .

وأفادت دراسة أجراها «سامي سموحا»، من جامعة حيفا، سنة ١٩٨٨، بأن ٥٨٪ من مجموع العرب في إسرائيل[٢]، و٧٥٪ من مجموع العرب الذين يمتلكون أرضا هناك، صرحوا بأن «الدولة الإسرائيلية» نزعت ملكية أراضيهم، وفضلًا عن ذلك فإن نسبة العرب الذين صرحوا بعملية الاستيلاء على أراضيهم ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من ٥٧ ٪ سنة ١٩٧٦م، إلى ٧٥ ٪ سنة ١٩٨٨م[٣] .

ويؤكد المؤرخ الإسرائيلي «راز كراكوتسكينز» تلك الحقيقة بقوله:

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، ج ١، ص١٨٠ .

(٢) وهم العرب الفلسطينيون الذين بقوا في المناطق التي احتلها اليهود في ١٩٤٨م، ومن الخطأ إطلاق مسمى عرب إسرائيل عليهم، والصواب أنهم «فلسطينيو مناطق الـ ٤٨». انظر كتابي: مصطلحات يهودية إحذروها .

(٣) أرض أكثر وعرب أقل، نور الدين مصالحة ص ١٥٣ .

«الحقيقة أن الجزء الأكبر من أراضي العرب وبيوتهم ومناطق وجودهم انتقلت إلى أيدٍ يهودية . . . وذلك كجزء من عملية تأسيس دولة إسرائيل، ويبقى البلد، وسكانه بلا تاريخ» .

ووصف «موشي كيرين» مراسل هآرتس قوانين الأراضي، ومصادرتها بأنها: «نهبٌ بالجملة في قناعٍ قانوني، فهناك مئات الآلاف من الدونمات التي أُخذت من العرب»[١] .

**إنَّ ما لخَّصَه «إسرائيل شاحاك» في هذا الصدد، لعله خير شاهد على حقيقة ما جرى بقوله: « إن الحقيقة عن القرى العربية في «دولة إسرائيل» قبل عام ١٩٤٨ هي أكثر الأسرار حرصاً على الإخفاء في الحياة «الإسرائيلية»، فليس هناك منشور أو كتاب أو نشرة تتضمن عدد هذه القرى و سكانها، وقد جرى ذلك عن عمد بهدف توفير إمكانية جعل أسطورة البلد الفارغ مادة للتدريس، وللزوار، وذلك عن طريق تسوية القرى العربية «بالبلدوزات»، والقول بأن هذه الأرض كانت صحراءَ خالية»!!.**

*** *** ***

(١) الخداع، ص ١١٢ .

# الأراضي الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧م

## أولا: في الضفة الغربية:

خلال الشهور القليلة التي تلت الاحتلال في عام ١٩٦٧م، سعت السلطات اليهودية إلى متابعة مسيرتها العدوانية في نهب الأراضي العربية في الضفة الغربية، وأصدرت سلسلة من الأوامر للاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية، لإقامة المستعمرات عليها، ومحاولة إعطائها الطابع «القانوني»!! .

وبموجب الأمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧م «بشأن أملاك الحكومة»، استولت سلطات الاحتلال على نحو ١٠٠ ألف دونم من أراضى الضفة بحلول سنة ١٩٧٧م، وارتفع الرقم إلى ٤٥٠ ألف دونم تقريباً في صيف سنة ١٩٨٤[١] .

كما أنها استولت على مساحات أُخرى شاسعة من الأراضي بموجب الأمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧م بشأن الأموال المتروكة، - الممتلكات الخاصة- والأمر بشأن تعليمات الأمن لسنة ١٩٦٧م، وغيرها[٢].

---

(١) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٩٧م ، ص ٣٥٣ ، نقلا عن : «دافار» ١٥/٨/١٩٨٤م .
(٢) المصدر السابق ، ص٣٥٣ .

هذا بالإضافة إلى معسكرات الجيش، والشرطة الأردنية التي اعتبرتها سلطات الاحتلال إرثاً لها، وتواصلت المصادرات حتى بلغت نحو ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى ٤٠٠ ألف دونم تمثل ٨ ٪ من مساحة الضفة الغربية هي أراضي الغائبين، والتي هي في حكم المصادرة[١].

وفقد المزارعون العرب نحو ١٠٠ ألف دونم من أخصب أراضيهم الزراعية، والمملوكة لهم ملكية خاصة[٢].

وقدّم الخبراء اليهود الذين تعاملوا مع قضايا الأرض العربية حَلّاً لمسألة الاستيلاء على الأرض، واقترحوا أنه بدلا من الاستيلاء على الأرض بالتدريج، على المسؤولين «الإسرائيليين» أن يحسموا أمرهم، ويروا «في كل الأرض إرثا لهم، ما عدا تلك التي يستطيع الفلاحون العرب أن يُبرهنوا على ملكيتهم لها، ضمن أضيق حدود التفسيرات القانونية[٣] .

وتمت في عام ١٩٧٨م عمليات مسح الضفة الغربية، وصُنّفت الأراضي ضمن ثلاثة أنواع: غير الصالحة للزراعة (صخرية)، والصالحة للزراعة ولكنها بور، والمزروعة، وكان الافتراض بأن يُصارَ إلى الاستيلاء على كل أراضي الضفة الغربية غير المزروعة إذا لم تكن مسجلةً[٤].

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ص ٢٦ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦ .
(٣) ميرون بنفينستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة ياسين جبر ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، الطبعة العربية الأولى ، ص١٠٥ .
(٤) المصدر السابق ، ص١٠٥ .

وأقام الكيان اليهودي على أراضي الضفة الغربية ما يقارب ١٦٠ مستوطنة، غطّت مختلف الأنحاء بهدف إحكام السيطرة على هذه الأراضي[١] .

وحول الطريقة التي اتبعها مسؤولوا الاستيطان يقول المهندس اليهودي «يعازي روزن»، وهو أحد سماسرة الأرض: «أنه بين الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣م منح المسؤولون عن عمليات الاستيطان تسهيلات كبيرة للمتعهدين، والسماسرة للاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضي، لصالح الحركة الاستيطانية، لا سيما وأن الأيديولوجية التي يرتكز عليها الليكود في ممارساته هذه في هذا المجال، تُسوّغ كل الأساليب، وتبرر كل الوسائل والطرق التي تحقق فكرة أرض إسرائيل الكبرى»[٢] .

### ثانيا: في قطاع غزة:

مع أن مساحة قطاع غزة لا تتعدى ٣٦٠ كيلو متراً مربعاً تقريبا، فإننا نجد مستوطنة، أو موقعا استيطانيا في كل ٢٠ كم٢ في المتوسط[٣].

وتسيطر سلطات الاحتلال على أراض مساحتها ١١٧ ألف دونم بحجة أنها «أملاك دولة»، تشكل نحو ٣٢,٥٪ من إجمالي مساحة القطاع[٤] .

وبعض المصادر تذهب إلى أبعد من ذلك، وتُشير إلى أن مساحة الأراضي

---

(١) انظر : دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٣٧٧ .
(٢) جريدة يديعوت أحرونوت ، في ١٣/١٢/١٩٨٥ .
(٣) دليل إسرائيل العام ، ص ٣٦٨ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

التي استولت سلطات الاحتلال عليها في قطاع غزة بلغت ١٥٣,٤٥٠ دونما حتى نهاية سنة ١٩٩٠م، وتشكل ما نسبته ٤٣ ٪ تقريبا من إجمالي مساحة القطاع[١].

وفي جرد لمستوطنات قطاع غزة في سنة ١٩٩٣م، أعدها أحد متابعي الاستيطان، بعد أن قام بجولة ميدانية في القطاع، وبين أن السلطات العسكرية الإسرائيلية تسيطر على ٤٠٪ من القطاع، وأن عدد المستوطنات[٢] يبلغ ١٦ مستوطنة، يسكنها نحو ٣٨٠٠ مستوطن[٣].

**ثالثا: في القدس:**

خلال الشهر الأول من الاحتلال لمدينة القدس في عام ١٩٦٧م، هُدِم حي المغاربة، وأجلي سكانه، وكذلك سكان حي الشرف، وقد أدت هذه الإجراءات السريعة إلى مصادرة نحو ٢٠٪ من مساحة البلدة القديمة، وطرد أكثر من ٦٠٠٠ فلسطيني خارج أسوار المدينة، وتمت مصادرة نحو ٦٣٠ عقارا، وهدم نحو ١٣٥ عقارا آخر[٤].

---

(١) دليل إسرائيل العام، ص ٣٦٨ .

(٢) من المصطلحات التي أشاعها اليهود إطلاق مسمى مستوطنات على المغتصبات والمستعمرات اليهودية، لمقاصد ومعانٍ أرادوها، انظر: كتاب مصطلحات يهودية إحذروها - إصدار مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ٢٠٠٢م.

(٣) جيفري أورنسون «٤٠٪ من غزة لـ ٣٨٠٠ مستوطن!»، «الوسط» ( لندن )، العدد ٩٧، ٦/ ١٢/ ١٩٩٣، ص ٣٥-٣٧ .

(٤) أنظر: عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص ١٥١-١٥٢ .

وتم وضع اليد على أراضي منطقة سكوبس، وقرية بيت صفافا، وشرفات، وبيت جاليا، وأراضي منطقة النبي يعقوب، وحي الشيخ جراح، وشعفاط، وقرية صور باهر، وأراضي منطقة قلندية[١].

وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٧م، أي بعد ١٨ يوما فقط من احتلال القدس، أصدرت حكومة الاحتلال مرسوما يستند إلى «قانون أنظمة السلطة والقضاء» لسنة ١٩٤٨ ، ويسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإداراتها» على مساحة تبلغ نحو ٧٠ ألف دونم، تضم القدس القديمة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها، والتي تمتد من صور باهر جنوبا إلى مطار قلندية شمالا[٢].

وأصدرت الحكومة اليهودية بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٨م قانوناً سمحت بموجبه لكل يهودي كان يملك عقارًا في القسم العربي من القدس المحتلة سنة ١٩٦٧ أن يُعْتَبر ملكاً له أو لورثته بينما منعت ذلك عن العرب المالكين في القسم المحتل من القدس عام ١٩٤٨م.

ونتيجة لعمليات المصادرة، وضع الكيان اليهودي يده على نحو ٥٦ ألف دونم من أصل ٦٣ ألف دونم، هي مساحة القدس العربية، حسب الحدود البلدية التي رسمت بعد عام ١٩٦٧م . أما البلدةِ القديمة فمن مجموع ٤٠ دونما كانت بحوزة اليهود قبل عام ١٩٤٨م وضعت السلطات يدها على ٢٥٠

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

دونما تمثل ٢٦ ٪ من مجموع مساحة البلدة القديمة[١] .

والجدير بالذكر أن الأرض التي يجرى عليها إقامة مبنى السفارة الأمريكية في القدس، والواقعة بين القدس الشرقية والغربية هي أرض ملك للوقف الإسلامي، غصبها اليهود، وهو ما يعرف بـ« وقف الخليل »، وقد تم الاستيلاء عليها من قبل وزارة المالية اليهودية، وأُجِّرت بعقد طويل الأمد إلى الحكومة الأمريكية، وتلك صورة من صور الاستيلاء على الأراضي في القدس .

وغَطَّتِ المستوطنات مختلف أنحاء الأراضي العربية المحتلة، بهدف إحكام السيطرة على هذه الأراضي، «ويوجد حاليا في الأراضي العربية الفلسطينية، والسورية المحتلة نحو ٢١٠ مستعمرة، يتركز معظمها في الضفة الغربية «١٦٠ مستعمرة تقريبا»، ويتوزع الباقي بين مرتفعات الجولان «٣٥ مستعمرة »، وقطاع غزة «١٦ مستعمرة على الأقل»، ويبلغ مجموع المستوطنين في هذه الأراضي أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن، يسكن نصفهم تقريبا في الضواحي الاستيطانية المحيطة بمدينة القدس، ويتوزع النصف الباقي على النحو التالي: ١٣٥ ألف مستوطن في مناطق الضفة الأخرى، ١٣ ألفا في المرتفعات السورية، ٤٥٠٠ في القطاع»[٢] .

ولا ريب أن في تسلل المستعمرات إلى الأراضي المحتلة، انتهاكاً صارخاً

---

(١) عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ص١٥٣ .
(٢) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ص ٣٦٧-٣٦٨ .

للقوانين الدولية، ولاتفاق جنيف يوم ١٢/٨/١٩٤٩ م خاصة، الذي تنص مادته رقم ٤٩ على: «أنه ليس من حق الدولة المحتلة أن تقوم بنقل جزء من شعبها المدني إلى الأراضي التي احتلتها»[1].

في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٠م، دان أمنون كابليوك، في جريدة «عال همشمار» اليومية التي يسيطر عليها حزب مبام، هذا «الحل النهائي» الرهيب الذي يفكر فيه أناس في مناصب رسمية عليا قائلا: «إن مشكلة هؤلاء الذين يضعون هذه الخطط الشيطانية أنهم يعتقدون أن لإسرائيل مطلق الحرية في أن تفعل كل ما تريد ... هم لا يعرفون أن الفلسطينيين سيفعلون كل ما يستطيعون لكيلا يتخلوا عن أرضهم، وأن أجدى مقاومةٍ من وجهة نظرهم هي التمسك بوطنهم، بالأرض، مهما بلغت شدة مضايقتهم»[2].

ولخَّص «رعنان فايتس» رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقا السياسة الاستيطانية بكلماته التالية: «إن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة، عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تُعَين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية، وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض»[3].

***

(١) روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ص ٢٠٣- ٢٠٤.
(٢) نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، ص ٢٣٧.
(٣) صحيفة «الجيروزاليم بوست»، في ١٢/٩/١٩٧٧م.

# أراضي فلسطين في نظر قادة اليهود وزعمائهم

أراضي فلسطين كانت وما زالت الهدف الأول لقادة اليهود الصهاينة، فمنذ المؤتمرات الأولى للصهيونية، ركز قادة اليهود على مبدأ تأمين الأرض، واعتبروا مسألة استملاك الأراضي من قبل اليهود أمرا بالغ الأهمية، وشرطاً لابد منه، لنجاح المشروع الصهيوني المبني على تهجير الفلسطينيين من أرضهم وتوطين الغاصبين اليهود .

وتصريحات قادة اليهود الصهاينة تعبر بصراحة عن معتقدهم وآرائهم حول أراضي فلسطين، نبدؤها بما صرح به «ماير أمشال روتشيلد» -أحد قادة اليهود- في كتابه «حكومة العالم السرية» عن قناعته بأن «لا حقيقة في الوجود إلا لليهود» بقوله: «تذكروا يا أبنائي بأن الأرض كلها ستكون لنا نحن اليهود، أما غيرنا وهم حثالة الحيوانات فلن يملكوا شيئاً قط» !!

وقال ثيودور هرتزل: «فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه»[١]، وأضاف هيرتزل في كتابه الدولة اليهودية[٢]: «علينا أن نمتلك

---

(١) إسرائيل واقع استعماري ، مكسيم رودنسون، ترجمة إحسان الحقي ، ص ١١٥ .
(٢) كتبه «ثيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية في عام ١٨٩٥م .

الوطن اليهودي الجديد، مستخدمين كل ذريعة حديثة، وبأسلوب لم يعرفه التاريخ حتى الآن . . . وبإمكانات نجاح لم يحدث مثلها من قبل»[١].

كما عبر عنها ثيودور هرتزل في معرض إجابته عن سؤال بشأن هل كانت الرقعة المطلوبة تمتد حتى بيروت أم تتعداها هي التالية قال: «سنطلب ما نحتاجه، تزداد المساحة المطلوبة مع ازدياد عدد المهاجرين»[٢] .

وقبل ذلك كان قد ورد في مذكرات «هرتزل»: «أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة سياسية، وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض كحتمية لإقامةِ دولةٍ يهوديةٍ كبيرةٍ»[٣].

وأثناء مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي عام ١٩١٩م عبر الدكتور «حاييم وايزمان» عن أمله في «أن تصبح فلسطين يهودية تماماً عن طريق الهجرة مثلماً بريطانيا بريطانية»[٤].

وأمام لجنة الأمم المتحدة لاستقصاء المعلومات في يونيو ١٩٤٧ صرح «بن غوريون»[٥]: «إن لنا الحق في فلسطين كلها»[٦].

---

(١) الدولة اليهودية ، ثيودور هرتزل ، ترجمة محمد يوسف عدس ، دار الزهراء للنشر ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ، ص ١١٨ .
(٢) د. هيثم الكيلاني ، الإرهاب يؤسس دولة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م ، ص ٣١ .
(٣) لمزيد من التفاصيل حول المضمون ذاته ، انظر كتاب الفكر الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل، دار الجليل/ عمان ١٩٨٦ .
(٤) أميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ص ٨٦ .
(٥) «بن غوريون» أول رئيس وزراء للكيان اليهودي .
(٦) مقتبس من تصريح بن غوريون أمام لجنة الأمم المتحدة لاستقصاء المعلومات في حزيران / يونيو ١٩٤٧ ، الأمم المتحدة ، الوثيقة (ST/SG/SER.F/1) .

وفي رسالة من بن غوريون إلى ابنه عاموس: كتب مايلي: «علينا أن نطرد العرب، ونحتل أماكنهم، وإذا اضطررنا إلى استخدام القوة، فإن مثل هذه القوة من حقنا»[١].

وفي خطاب إلى الصحافة العبرية في القدس صرح «مناحم أوسيشكين»- عضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية - بالآتي: «علينا باستمرار أن نجاهر بالمطالبة بأن تعود أرضنا إلى ملكيتنا، وإذا كان ثمة من سكان آخرين فيها، فيجب ترحيلهم إلى مكان آخر، يجب أن نستولي على الأرض»[٢].

وصرحت «غولدا مائير» - رئيسة وزراء الكيان اليهودي - أنه: «ليس هناك من شعبٍ فلسطينيٍّ .. وليس الأمر كما لو أننا جئنا لنطردهم من ديارهم، والاستيلاء على بلادهم، إنهم لا وجود لهم»[٣].

وهذا «موشي دايان»، يقولها علنا: «إذا كنا نملك التوراة، وكنا نعدّ أنفسنا شعب التوراة، فإنه يجب أيضاً أن نملك الأرض التوراتية، أرض القضاة، والشيوخ، والقدس، والجليل، وأريحا، وأمكنة أخرى أيضاً»[٤].

وبعد احتلال عام ١٩٦٧م، صرح أيضا «موشى دايان» بقوله: «إذا كنا

(١) انظر : كتاب «طرد الفلسطينيين»، نور الدين مصالحة ،ص ٥٣ ، نقلا عن دافيد بن غوريون «رسائل إلى بولا والأولاد» بالعبرية .
(٢) دؤار هايوم ، القدس، في ٢٨/٤/١٩٣٠م .
(٣) تصريح إلى الصندي تايمز ، في ١٥/٦/١٩٦٩م .
(٤) جريدة الجيروزاليم بوست ، في ١٠/٨/١٩٦٧م .

نمتلك الكتاب المقدس، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس، فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس»[١].

وكان «مناحيم بيغن» يعلن: «إن أرض إسرائيل سَتُردُّ إلى شعب إسرائيل، الأرض كلها، وإلى الأبد»[٢].

وصرح «يتسحاق نافون» الرئيس السابق للكيان اليهودي، والقيادي في حزب العمل « أن النقطة الأساسية في البرنامج الصهيوني لحزب العمل هي الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض، وأقل عدد ممكن من العرب »[٣].

وهاهو «أرئيل شارون» - رئيس الوزراء الحالي - يقول: « الصراع مع الفلسطينيين سينتهي فقط عندما يعترفون بحق الشعب اليهودي في وطنه»[٤]!!

**فهذا هو معتقد قادة اليهود، وزعمائهم في أرض فلسطين، وتلك هي الاستراتيجية التي أجمع عليها قادة الحركة الصهيونية في كيفية الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية، وما نراه من ممارسات ما هي إلا تطبيقٌ عمليٌ لتلك المعتقدات والقناعات، لخصها الكاتب والصحافي اليهودي البارز**

---

(١) الصهيونية والعنصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٧، ص١٨ .
(٢) مناحيم بيغن ، التمرد ، تاريخ الأرغون ، ص : ٣٣٥ .
(٣) نور الدين مصالحة ، أرض أكثر وعرب أقل ، ص ٣٣٢ .
(٤) صحيفة هآرتس اليهودية ، ١٣/ ٤/٢٠٠٣م - مقابلة أجراها «آري شفيت» مع «أرئيل شارون» .

«يشعياهو بن بورات» بقوله: «من واجب القيادة الإسرائيلية أن توضح للعموم عدداً من الحقائق، أحدها أنه لا صهيونية، ولا استيطان، ولا دولة يهودية من دون إجلاء العرب، ومن دون الاستيلاء على الأراضي وتسييجها»(١).

ولهذا فقد ترسخ في التصور اليهودي أن أراضي فلسطين هي حق يهودي منذ البداية، وتعود بصورة حصرية إلى الشعب اليهودي ككل، ومن ثم فإن العرب الفلسطينيين هم «غرباء»، إما أن يقبلوا السيادة اليهودية على البلاد، وإما أن يرحلوا عنها !!.

* * *

---

(١) نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، ص ١٢١، نقلا عن يدعنوت أحرنوت، ١٤/٧/١٩٧٢م.

# أراضي فلسطين في نظر حاخامات اليهود

ساهمت تصريحات، وفتاوى، وأقوال حاخامات اليهود في ترسيخ الاحتلال، والاستيلاء على أراضي فلسطين، حيث يرى حاخامات اليهود، وجوب تحرير أرض «إسرائيل» من الغاصبين!!، ويعتبرون الجيش الذي يقوم بذلك مقدساً، كما قال الحاخام «تسفي يهودا كوك» - الزعيم الروحي لجماعة غوش أمونيم -: «إن الجيش الإسرائيلي كله مقدسٌ، لأنه يمثل حكم شعب اللّه على أرضه»[(١)] .

وفور نكسة سنة ١٩٦٧م صرح الحاخام «تسفي يهودا كوك» أن: «كل هذه الأراضي هي لنا قطعاً تخصنا جميعاً، لا يمكن أن تنقل للآخرين حتى لو قسم منها . . . من الواضح والأكيد أنه لا «مناطق عربية»، أو «أراضي عربية» هنا، إنما أراضي إسرائيلية فقط، الإرث الدائم لأسلافنا، وإليها جاء الآخرون «العرب» وعليها بنوا من دون إذنٍ منا، وفي غيابنا»[(٢)] !!.

وجعل قادة اليهود من الحاخامات الحرب أساساً من الأسس لاستمرار

---

(١) د. محمد عثمان شبير ، صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية ، ص ٦٥ .
(٢) نور الدين مصالحة ، أرض أكثر وعرب أقل ، ص ٢١٨ .

هذا الكيان المُغتصب «فقد أعلن الحاخام العسكري للكيان اليهودي «موشيه جورن» أن: «الحروب الثلاث التي جرت بين «إسرائيل» والعرب خلال السنوات ١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م هي في منزلة الحرب المقدسة، فأولها لتحرير أرض إسرائيل، والثانية لاستمرار دولة إسرائيل، أما الثالثة فقد كانت لتحقيق نبوءات إسرائيل»(١).

وبعد يومين من سقوط مناطق بعد حرب ١٩٦٧ م كان الطلاب يتجمهرون أمام مبنى البرلمان اليهودي مرددين الشعار التالي: « إياكم وإرجاع المناطق المحتلة »(٢).

وأفتى الحاخام الأكبر بعد احتلال فلسطين في ١٩٦٧م: «بتكفير كل من يتخلى عن شبر واحد أو ذرة واحدة من « أرضنا الموعودة »، وصرح وزير الشؤون الدينية في الكيان اليهودي «زراخ فارها فتيغ» بقوله: «ها قد عدنا إلى أرضنا، ومن الآن إلى الأبد»(٣).

وأعلن حاخام إسرائيل الأكبر، «إسحق نسيم» غداة الخامس من يونيو ١٩٦٧م بأن: «أرض إسرائيل هي ميراثٌ مُقدسٌ لدى كل يهودي»(٤).

وقال الحاخام «زالمان ميلاميد» رئيس لجنة حاخامات يهودا، والسامرة،

(١) حسن ظاظا، شريعة الحرب عند اليهود، ص ١٢٨.
(٢) د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، الطبعة الثالثة دار الحمراء للطباعة والنشر، ص ٥٢٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٢٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٩٩.

وغزة: «ليس هناك أي خلاف بين الحاخامات على أنه من الطبيعي أن يسكن أرض إسرائيل اليهود فقط»[١].

وصرح الحاخام «آفينيري» - من زعماء جماعة جوش أمونيم المتشددة - : «إننا يجب أن نعيش في هذه الأرض حتى بالحرب، علاوة على ذلك، حتى لو كان هناك سلام، فإننا يجب أن نشعل حروب التحرير من أجل غزو هذه الأرض»[٢].

وفي رسالة لمؤتمر شبابي يهودي عقد في «بروكلين» في الولايات المتحدة، قال الحاخام «إبراهام شابير» الذي كان الحاخام الأكبر للكيان اليهودي: «نريد شباباً يهودياً قوياً أو شديداً، نريد شباباً يهودياً يدرك أن رسالته الوحيدة هي تطهير الأرض من المسلمين الذين يريدون منازعتنا في أرض الميعاد، يجب أن تثبتوا لهم أنكم قادرون على اجتثاثهم من الأرض، يجب أن نتخلص منهم كما يتم التخلص من الميكروبات والجراثيم».

وبعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، أصدر عدد من حاخامات اليهود فتاوى تنص على أن: «العراق جزءٌ من أرضِ إسرائيل الكُبرى»[٣].

ودعت لجنة حاخامات المستعمرات الجنود إلى عدم الانصياع لأوامر

---

(١) إسرائيل شاحاك، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ٢٠٠١ م، ص ١٤٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٤٢.
(٣) صحيفة السبيل الأردنية، في ١٢/٤/٢٠٠٣م.

إخلاء المواقع الاستيطانية، وأصدرت اللجنة بياناً يعتبر أن: «كل موقع استيطاني في أرض إسرائيل جزء من فرائض إعمار البلاد، ويمنع إخلاؤه منعاً باتاً»[(١)].

**فتلك هي بعضٌ من أقوال حاخاماتِ اليهود الدالة دلالة صريحة على اعتبار أن القتال في فلسطين واجبٌ ديني مقدس، وتحريم التخلي عن أي جزء منها. وتلك التصريحات، والأفعال، والأقوال تؤكد وبصورة قاطعة على دور الحاخامات ومؤسساتهم الدينية في تبرير الأطماع التوسعية اليهودية وترسيخها، وحث شتات اليهود بالاستمرار في اغتصابهم لأرض فلسطين، ومصادرة الأراضي واعتبار ذلك واجباً مقدساً!!**

*** 

(١) جريدة يديعوت أحرونوت ، في ١٥/١٠/٢٠٠٢م

# أراضي فلسطين والهجرة اليهودية

لا شك أن الهدفَ الرئيسَ من إقامة الكيان اليهودي - كما حدده اليهود أنفسهم - هو جعل ذلك الكيان الغاصب دولة لليهود، ولكل يهودي في العالم الحق في المجيء إلى تلك الأرض المغتصبة، والإقامة فيها، ونيل الجنسية التي تسمى «الإسرائيلية»، وخصصت لكل مهاجر جديد مساعدات وتسهيلات، وحق العمل والتملك، هذا بالإضافة لامتيازات أخرى كثيرة .

وحُددت أهداف هذا الكيان الغاصب في إعلان الاستقلال، والذي جاء فيه: «دولة إسرائيل ستكون مفتوحةً أمامَ الهجرةِ اليهوديةِ لجمعِ الشتات، وستعمل على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها»[١] .

وجاء في البند الأول من قانون العودة لسنة ١٩٥٠م: «يحقُّ لكلِّ يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل، وأن يستقر بها»[٢] .

وأقر الكنيست اليهودي في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢م في القانون التشريعي «بأن الكيان اليهودي هو صنيعُ الشعبِ اليهودي بأسرهِ» حيث جاء في البند الأول: «تعتبر دولة إسرائيل نفسها صنيعة الشعب اليهودي بأسره، وتمشياً مع قوانينها

---

(١) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٤ .

تفتح أبوابها أمام كل يهودي يرغب في الهجرة إليها»[١].

وجاء في الخطة الاستراتيجية للجيش اليهودي: «إن المهمة القومية التي تضطلع بها دولة إسرائيل، ألا وهي جمع شتات الجاليات اليهودية المبعثرة في العالم وتهجيرها إلى «إسرائيل»، إن تلك المهمة تستدعي هجرةً متصلةً تستمر على الأقل لمدة جيل واحد (٣٠ عاماً)، وعلى الدولة الإسرائيلية أن تُؤَمِّنَ الأحوالَ الطبيعيةَ لحياةِ هؤلاءِ السكان .. لذا فإن مهمتنا هي احتلالُ الأراضي العربية وتوطيد سيطرتنا عليها..»[٢].

وجاء في إعلان قيام الكيان اليهودي الادعاء في الحق التاريخي والطبيعي لليهود في أرض فلسطين هذا نصه: «بحكم حقنا الطبيعي والتاريخي، نعلن عن إقامة دولةٍ يهوديةٍ في أرض إسرائيل في دولة إسرائيل »[٣].

وحُددت أهداف هذا الكيان الغاصب في إعلان الاستقلال، والذي جاء فيه: «دولة إسرائيل ستكون مفتوحةً أمام الهجرة اليهودية، ولجمع الشتات وستعمل على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها»[٤] .

ولهذا فالتجمع اليهودي في فلسطين غالبيته الساحقة من المهاجرين وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين:

---

(١) د. أسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى ، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني ،ص ٤٧٢ .

(٢) المصدر السابق، ص ٤٧٤ ، نقلًا عن الخطة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي العام ١٩٥٦ - ١٩٥٧م.

(٣) موقع البرلمان اليهودي - «الكنيست» - على شبكة الأنترنت /www.knesset.gov.il/docs/arb، من إعلان «وثيقة الاستقلال» في ١٤/٥/١٩٤٨م.

(٤) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٤ .

أ- اليهود الغربيون: (من أصل غربي)، وهم من مواليد أوروبا، وأمريكا، ويُطلقُ عليهم اليهود الإشكناز .

ب- اليهود الشرقيون: (من أصل شرقي)، وهم من مواليد آسيا، وأفريقيا، ويُطْلَقُ عليهم اليهود السفارد .

وقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت هناك فئة من اليهود ولدوا هم وآباؤهم في فلسطين، ويطلق عليهم يهود السامرة - السامريون-، والذين يعيش أغلبهم في نابلس، وفئة قليلة من اليهود الشرقيين الذين كانوا يعيشون في فلسطين، والبلدان المحيطة بها، والتي كانت خاضعة في حينها للدولة العثمانية، حيث لم يكن يُسْمَحُ بدخول اليهود من خارج حدود الدولة العثمانية إلا كزائرين فقط، ولفترة محددة لا كمستوطنين.

ومُجمل نسبة اليهود في فلسطين قبل عام ١٨٨٢م لم تكن تتجاوز على أكثر تقدير ٠,٣٪ من مجموع يهود العالم[١] .

فمنذ سنة ١٩٢٢ حتى نهاية سنة ١٩٤٦ م ارتفع عدد اليهود من ٨٤ ألفا إلى ٦٠٨ آلاف، أي من نسبة العشر إلى نسبة الثلث من إجمالي عدد السكان[٢] .

«وتُقــدِّرُ الإحصاءات اليهوديــة عــدد اليهــود في فلسطيــن عام ١٨٠٠م

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دومينيك فيدال ، خطيئة إسرائيل الأصلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، مايو ٢٠٠٢م ، ص ٢ .

بـ ١٠,٠٠٠ يهودي»[١]. وخلال موجات الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين جلبت معها عبر ١١٢ عاماً، أي حتى نهاية سنة ١٩٩٣م نحو ٢,٩ مليون يهودي»[٢].

وارتفع عدد اليهود في فلسطين ليصل إلى ٤,٤٢٠,٠٠٠ في إحصائية ١٩٩٥م[٣] ، ويرى البعض أن العدد الكلي لليهود بلغ حوالي خمسة ملايين و ٢٠٠ ألف في سنة ٢٠٠٢[٤] .

وتلك الزيادة من المهاجرين اليهود، وصلت فلسطين عبر موجات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسة[٥]:

الأولى: أواخر العهد العثماني (١٨٨٢م - ١٩١٤م) حيث بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين ٧٠,٠٠٠ يهودي مستعمر .

الثانية: خلال الانتداب البريطاني (١٩١٥م - ١٩٤٨م) بلغ عدد المهاجرين إلى ٤٨٥,٠٠٠ يهودي مغتصب .

الثالثة: عهد الاحتلال اليهودي (بعد سنة ١٩٤٨م) بلغ عدد المهاجرين إلى ٢,٣ مليون يهودي حتى نهاية ١٩٩٣م.

(١) عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، ج ٢ ،ص ٢١٦ .
(٢) دليل إسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٤٠ .
(٣) المسح الديموجرافي وتقارير الجماعات اليهودية إلى المؤتمر اليهودي العالمي .
(٤) د. محسن محمد صالح ، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية ، ص ١٨ .
(٥) انظر : دليل إسرائيل العام ، الفصل الثاني التركيب السكاني ص ٣٩ وما بعدها ، وموسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري ، ج٢، ص١١٠ .

وعلى هذا تقدر نسبة اليهود المهاجرين، أو أبناء المهاجرين بـ ٩٨,٧ ٪ ، أما اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين قبل الهجرة اليهودية فتقدر نسبتهم بـ ١,٣٪ من مجموع اليهود في فلسطين .

**ومما سبق نخلص إلى ما يأتي:**

*** أن الغالبية العظمى من اليهود في فلسطين الآن هم من المهاجرين، أو أبناء المهاجرين الذين وُلِدوا فيها بعد هجرتهم، واغتصابهم أرض فلسطين .**

*** أن نسبة اليهود في فلسطين ارتفعت خلال الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩٩٥م من ٠,٣٪ إلى ٣٢,٨٥٪ من إجمالي يهود العالم .**

*** ارتفعت نسبة اليهود في فلسطين خلال ١١٢ عاما إلى ١١٠ ضعفاً تقريباً .**

*** توطين اليهود المهاجرين في فلسطين قابله طرد الشعب الفلسطيني من وطنه، و سلب أرضه .**

* * *

# القوانين اليهودية التي استهدفت الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

بالإضافة لعمليات السلب والنهب بالطرق الملتوية، سَنَّ الكيان اليهودي منــذ احتلالــه لأرض فلسطيــن قوانيــن خاصــة، استملك بموجبها أراضي الفلسطينيين التي طردوا منها، واستملك مساحات واسعة، وقرى بكاملها، وتلك بعض القوانين اليهودية، التي استهدفت وما تزال السيطرة على أراضي فلسطين:

* **قانون الأراضي البور ١٩٤٨م**: ويعطي الصلاحية بمصادرة أي أراض لم تجر فلاحتها لمدة سنة كاملة، بغض النظر عن أسباب عدم فلاحتها.

* **قانون المناطق المغلقة ١٩٤٩م**: ويتيح لرئيس الأركان إغلاق أي مساحة من الأرض بحجة إجراء التدريبات العسكرية .

* **قانون مناطق الأمن ١٩٤٩م**: ويُخَول وزير الدفاع الاستيلاء على أي مناطق بحجة الأهمية الأمنية .

* **قانون استملاك الأراضي ١٩٤٩م**: ويستهدف تجزئة الملكيات الكبيرة بحجة وضع حد لخطر الإقطاع .

* **قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠م**: ويعطي حق استعمال الاراضي التي أُجْبر على تركها الفلسطينيون إلى حارس الغائبين الذي يقوم بدوره بنقل ملكية هذه الأراضي إلى مؤسسة « كيرن كايمت »، وبموجبه استملك الكيان اليهودي الأراضي التي كانت لـ ٣٠٠ قرية عربية تقريباً، وهي أراضي اللاجئين الذين طردوا من قراهم وسماهم الكيان اليهودي بالغائبين .

* **قانون التصرف ١٩٥٣م**: وينص على أنه إذا لم يتصرف صاحب الملك في أرضه تصرفاً فعلياً - أي بنفسه ويده - فإنها تصبح بأمر من وزير المالية ملكاً للدولة، وتسجل باسم سلطة التعمير والإنشاء، ويكون قرار وزير المالية قراراً قاطعاً بحيث لا يخضع لمراقبة المحاكم.

* **تعديل قانون ضريبة الأملاك ١٩٧٢م**: الذي يعدّ الأراضي الزراعية أراضي مُعدةً للبناء، ويفرض على أصحابها دفع الضرائب عن كل دونم أراض زراعية تعادلُ ٤,٢ بالمئة من قيمة الأرض بعد أن يتم تحديد قيمتها بأرقام خيالية .

* **قانون استملاك أراضي البدو ١٩٨٠م**: شرع هذا القانون للاستيلاء على ٨٧ ألف دونم من أراضي العرب في منطقة النقب، ويُبيح القانون للحكومة مصادرة الأراضي وطرد أصحابها دون الرجوع إلى المحاكم، كما يبيح للحكومة استعمال القوة لتنفيذ هذا الغرض.

إضافة إلى هذه القوانين، مازالت تُسنُّ قوانين جديدة، تيسر عملية

المصادرة، وتُضْفِي «الشرعيةَ القانونيةَ» على عملية النهب، تهدف إلى إضفاء الشرعية على المستعمرات التي أقيمت فوق الأراضي الفلسطينية(١).

**ومما تقدم يبدو واضحا المخطط اليهودي في الاستيلاء على أراضي فلسطين بواسطة قوانين، وأنظمة سنت خصيصاً لنهب ما تبقى من هذه الأرض، ونزع ملكية أصحابها عبر مختلف الذرائع كالتطوير والاستيطان، والأمن، والمصلحة العامة، والتي لا تعني في مجموعها إلا المصلحة اليهودية!!**

*** 

(١) لمعرفة المزيد من القوانين التي سنها الكيان اليهودي يراجع كتاب : الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، عبد الرحمن أبو عرفة ، دار الجليل للنشر .

# أكاذيب يهودية لتبرير احتلال أرض فلسطين

ومنذ أن توجهت أنظار اليهود لسلب أرض فلسطين، أطلقوا العديد من الأكاذيب لتسويق الحجج، وإيجاد المبررات لسلب الأرض، ليختبؤوا وراءها، كما اختبؤوا وراء أكذوبة شراء أرض فلسطين، ومن تلك الأكاذيب:

* أكذوبة «أرض الميعاد، والحق الديني لليهود في فلسطين».

* وأكذوبة «الحق التاريخي، والطبيعي لليهود بتلك الأرض».

* وأكذوبة «فلسطين صحراء خالية» .

* وأكذوبة «فلسطين أرضٌ بلا شعبٍ».

* وأكذوبة «الفلسطينيون خرجوا منها طوعاً».

* وأكذوبة «اليهود حولوا فلسطينَ الصحراءَ إلى جنانٍ».

وغيرها الكثير الكثير من الأكاذيب . . . التي لَخَّصَها «عاموس إيلون» بقوله: «الإسرائيليون أصبحوا غير قادرين على ترديد الحجج البسيطة

المصقولة، وأنصاف الحقائق المتناسقة التي كان يسوقها الجيل السابق»[١].

ويقول «بني موريس» أحد أبرز المؤرخين اليهود، وهو باحث ومراسل ميداني وصحافي: «نحن الإسرائيليين كنا طيبين، لكننا قُمنا بأفعال مَشينةٍ، وبَشعةٍ كبيرة، كنا أبرياء، لكننا نشرنا الكثير من الأكاذيب، وأنصاف الحقائق، التي أقنعنا أنفسنا، وأقنعنا العالم بها، نحن الذين ولدنا لا حقا بعد إنشاء الدولة - عرفنا كل الحقائق الآن - بعد أن عرض علينا زعماؤنا الجوانب الإيجابية فقط من تاريخ «إسرائيل»، لكن للأسف كان ثمة فصولٌ سوداءُ لم نسمع شيئا عنها، لقد كذبوا علينا عندما أخبرونا أن عرب اللُّد، والرملة طلبوا مغادرة بيوتهم بمحض إرادتهم، وكذبوا علينا عندما أبلغونا أن الدول العربية أرادت تدميرنا، وأننا كنا الوحيدين الذين نريد السلام طوال الوقت، وكذبوا عندما قالوا: **«أرضٌ بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرضٍ»**، وكذبة الأكاذيب التي سموها الاستقلال ، ويضيف بني موريس: لقد حان وقت معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، وهذه مهمةٌ مُلقاةٌ على عاتقنا نحن المؤرخين»

## من أفواههم: يهود يدحضون أكاذيبهم

من فضل اللَّه تعالى أن يسر أناساً - من غير بني جلدتنا - تصدوا لكشف وتحري الحقائق، وعملوا على إماطة اللثام عن الكثير من أكاذيب وأساطير اليهود وافتراءاتهم، كتبوها ونشروها لتكون حُجَّةً على من صَدَّقَ أكاذيب من

(١) عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية ، ج٧، ص ٣٠٦ .

كذَب حتى على اللّه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[١].

فالشعب الفلسطيني الذي يحمل لواء الجهاد على أرض فلسطين منذ أكثر من ثمانين عاماً، وقدم مئات الألوف من الشهداء - نحسبهم كذلك - وما زال يقدم، ويقف وحده في الميدان صامداً صابراً مجاهداً بالرغم من تكالب الأعداء عليه، ألا يستحق هذا الشعب أن ينصف ويدافع عنه، وقد شهد له كل منصفٍ عرفه أو سمع عنه ؟!، وسأكتفي بذكر شهادات وأقوالٍ واعترافاتٍ لباحثين يهود، وغربيين، لعل حقائقنا ووثائقنا لا تقنع البعض من بني جلدتنا. . .

عبَّر الشاعر اليهودي «إيلي إيلون» عن إنجازات اليهود على أرض فلسطين بقوله: «إن البعث التاريخي للشعب اليهودي، وأي شيء يقيمه الإسرائيليون مهما كان جميلًا، إنما يقوم على ظلم الأمة الأخرى، ولسوف يخرج شبابٌ إسرائيليٌّ ليحارب ويموت من أجل شيءٍ قائم أساساً على الظلم . . . إن هذا الشك، هذا الشك وحده، يشكل أساساً صَعباً للحياة»[٢].

وأبت الحقيقة إلا أن تظهر على لسان مجرمي العصر فهذا «موشى دايان»، عندما شعر بأنه من الضروري تذكير مواطنيه، بما في ذلك أولئك الذين كانوا يعارضون المستعمرات اليهودية في منطقة رفح، والضفة الغربية، بما لم يعرفه بعضهم من الجيل الأصغر عُمْراً، خطب دايان سنة ١٩٦٩م في «معهد

---

(١) سورة آل عمران، آية ٧٥ .

(٢) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية، ج٧، ص٣٠٦ .

التخنيون» في حيفا قائلا لمن عارضه من اليهود على سياساته الاستعمارية:

«لقد جئنا إلى هذا البلد الذي كان العرب توطنوا فيه، ونحن نبني دولة يهودية . . . . لقد أُقيمت القرى اليهودية مكان القرى العربية، أنتم لا تعرفون حتى أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم، لأن كتب الجغرافيا لم تَعُدْ موجودةً، وليست كتب الجغرافيا هي وحدها التي لم تعدُ موجودةً، بل القرى العربية نفسها زالت أيضا . . وما من موضع بُنِيَ في هذا البلد إلا وكان أصلًا لسكانٍ عرب»[١].

وهاهو رئيس دائرة الأراضي في الكيان اليهودي «يوسف فايتس» يقول وقد اعتراه الهَمُّ والحزن مما رآه «رأينا آثار الحضارة الزراعية الأصيلة الجذور، التي خلفها النازحون وراءهم، ولقد تملكني الهم من جراء ذلك، ومن جراء واقعنا الحالي، فمن أين لنا بطاقاتٍ بشريةٍ كافيةٍ لمواصلة هذه الحضارة ولمتابعة تعميقها وتوسيعها ؟، ومتى سنقدر على حشر آلاف اليهود إلى هنا لكي يبقى الجليل على ازدهاره وإيناعه ؟!»[٢].

وعن القرى العربية واستغلال الأرض من قبل المزارعين العرب، يقول نفس المسؤول في يومياته عن زيارةٍ استهدفت فحص قابلية استيطان اليهود في القرى العربية، التي اضطر أهلها للجلاء عنها عام ١٩٤٨م: «كانت معظم

---

(١) نور الدين مصالحة ، أرض أكثر وعرب أقل ، ص ١٢٢ ، نقلا عن صحيفة هارتس ١٥ إبريل ١٩٦٩م.

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ص ١٥ ، نقلا عن يوميات «يوسف فايتس» رئيس دائرة أراضي إسرائيل ، بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٨ .

هذه القرى كبيرة ومشيدة من البيوت الحجرية الجميلة، ومحاطة ببساتين الزيتون، والحقول الممتدة الواسعة، وهي تضطجع بين انبساطة السهل، وسفح الجبل، أما ما يتربع منها فوق السطح فهي أصغر مساحة، وأقل بيوتا، وذلك لافتقارها للأراضي الصالحة للزراعة، ولانتشار الأرض الصخرية فيها»[١] .

وهذه شهادة حق من أحد الصهاينة، فلا هي خالية من السكان - كما زعموا -، ولا هي صحراء قاحلة، ولا أهلها متخلفون !!

فالمادة البشرية الفلسطينية ليست بدائية، أو متخلفة كما كان الصهاينة يروجون وإنما هي متقدمة وقادرة على اكتساب المهارات اللازمة للاستمرار في العصر الحديث وتحت ظروف القمع والقهر[٢].

من هنا يتبين لنا بطلان الشائعة التي تقول إن الفلسطينيين باعوا أرضهم وهي أكذوبة أطلقها الصهاينة وتقبلها العرب، علما بأن المزارع الفلسطيني يخاف أن يبيع أرضه لأنها مورده الوحيد، ويخاف أن ينفق ثمنها على معيشته ثم يقعد ملوماً محسوراً لأنه لا يحسن الصناعة أو التجارة. والذي نقوله - أيضاً - هل أُخرج الفلسطينيون الذين باعوا أرضهم فقط لنقول: هذا جزاؤهم أم كان الإخراج لجميع الفلسطينيين؟، علماً بأن الكيان اليهودي لا يقول في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية ، ج ٧ ، ص ٣٤٤ .

المحافل الدولية أنه أخرج الفلسطينيين، لأنهم باعوا أرضهم، بل لأن لهم حقاً تاريخياً يمتد إلى أكثر من ألفي سنة[١].

وتلك الفريةُ لا تَمُتُّ للحقيقة بأدنى سبب، فليس هناك من فلاح - عربي أو غير عربي - تشكل الأرض وريعها، وعائداتها كل حياته وعرضه، يقبل أن يفرط بحبة رمل منها لأي سبب كان، لأن الأرض بالنسبة له هي الوطن، والعرض، وسر الوجود، والحياة !!، كان ذلك في فلسطين، وغير فلسطين في كل زمان ومكان[٢].

* * *

---

(١) د. عيسى الماضي ، كيف ضاعت فلسطين ، مكتبة المعلا ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، ص٣٥ .

(٢) د. هند أمين البديري ، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، ص ١٥ .

# صُوَرٌ من أساليب التزوير لسلْبِ الأراضي الفلسطينية

خلال سِنِيِّ الاحتلال استطاع الكيان اليهودي أن يفرض واقعا على الأراضي الفلسطينية، مَكَّنه من الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها، وإقامة المستعمرات، مستخدما أساليب عدة لانتزاع الأرض من أصحابها .

أما الأساليب المستخدمة، فإنها كانت أساليب الاستعمار الأشد عنفاً، مع إضافة الطرق الملتوية، والأساليب القذرة، التي تعكس طباع اليهود وصفاتهم المتأصلة في نفوسهم الماكرة .

ولإلقاء الضوء على بعض تلك الطرق، لنتعرف على ما وصلوا إليه من خداع، وكذب، وتزوير، وتحريف، سأكتفي بما تناقلته الصحافة اليهودية ومسؤولُوهُم، وما أفصح عنه المحامون اليهود والمختصون في بيع ونقل ملكية الأراضي لعلها تكون كافية:

تحت عنوان «نهب الأراضي في القدس الشرقية» كتب «عميرة هاس» في جريدة «هآرتس» تقريرا بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠٠٣م جاء فيه: «تشير التجربة إلى أن تزييف أوراق الملكية سهل جداً، ومن المعروف أن هناك ست إلى سبع

عصابات متخصصة في السيطرة على الأراضي[١]، لا سيما في بيت حنينا وشعفاط، ومن المشكوك فيه أن يكون هناك موضوع آخر يعكس الفراغ السلطوي في شرقي القدس، مثل فوضى التزييف المنفلتة من عقالها». ويضيف: «وفي الوقت الحالي لا يوجد شخص يستطيع أو يرغب في ذكر حجم الأراضي التي بيعت بالغش والخداع، وما هي نسبتها للأراضي الشاغرة، وما هو عدد المتضررين؟»[٢].

ويذكر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسليم» مثالا آخر على سلب الأراضي: « في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها باسم الدولة، ولما عرفوا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً، وفي بعض الأحيان تسجل الأرض باسم الدولة بادعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة «بحسن نية»!![٣].

وكثير من عمليات شراء الأراضي، والتي تتم في معظم حالاتها بأعمال مشبوهة ما بين أفراد يهود من أصحاب السوابق، والمتهمين بمخالفات الخداع، والتزييف، مثل المفتش العام الأسبق للشرطة «يحزقيل ساهر»، و«جيورا شامي» المتهم بـ ١٨ مخالفة غش وخداع وتزييف[٤]، والجنرال

---

(١) حيث هناك منظمات يهودية عالمية لديها مكاتب خاصة للاستشارة في طرق شراء الأراضي من فلسطين والدول العربية المجاورة .

(٢) «عميرة هاس» ، جريدة «هآرتس» ، في ١٦/ ١/ ٢٠٠٣م .

(٣) موقع «بتسليم» مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة : www.btselem.org/arabic/

(٤) الفجر ١٨/ ٨/ ١٩٧٨م .

«رحبعام زئيفي» المتهم بتزعم جمعيات من الجريمة المنظمة في إسرائيل[(١)]، وسمسار الأراضي «حاييم كاهاني» نائب حارس أملاك الغائبين في الضفة الغربية «شموئيل جلاون»، والذي حكم عليه بالسجن لمدة ٨ شهور[(٢)] بتهمة التزييف والغش»[(٣)] .

وتتم عمليات البيع بأن تقوم الحكومة غالباً باستعمال وسطاء لتغطية صفقات البيع بحيث لا يعلم البائع أن أرضه ستباع لليهود .

وكشفت صحيفة «معاريف» النقاب عن جريمة وخدعة يهودية جديدة لبناء المزيد من المستعمرات في الأراضي الفلسطينية، حيث نقلت عن نُشطاء في حركة «السلام الآن» أن المستوطنين، اليهود أعدوا خدعة جديدة للسيطرة على أراضى الفلسطينيين وبناء مستوطناتهم عليها عن طريق: «الادعاء بأنهم يقومون بتجارب علمية مؤقتة، وأن هذه التجارب تحتاج بالطبع إلى وجود معدات، إضافة إلى المكوث في خيام لعدة أيام إلى أن يتم طرد الفلسطينيين بالقوة العسكرية بعد ذلك»[(٤)] .

ويؤكد د. «ميرون بنفينستي» - نائب رئيس بلدية القدس - سابقا بأن سلطات الاحتلال: «استخدمت في محاولاتها الاستيلاء على الأرض كل

---

(١) «هآرتس» ٧/ ٢/ ١٩٧٨م .

(٢) حكم عليه لأنه كان يقوم بعمليات التزوير لا لمصلحة الكيان اليهودي ، بل لمصلحته الشخصية ويتقاضى عليها رشوة وأموالا طائلة .

(٣) صحيفة «معاريف» ، في ٢٠/ ٩/ ١٩٧٧م ، وسلسلة المقالات حول هذا الموضوع في نفس الصحيفة بعد هذا التاريخ .

(٤) مفكرة الإسلام ٨/ ٤/ ٢٠٠٣م ، نقلا عن صحيفة «معاريف».

الوسائل غير المشروعة، وما زالت تختلق وسائل جديدة لتحقيق أهدافها في هذا المجال، واستخدمت تعريفات مختلفة لتحديد معنى «الأرض تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة»، مثل «وضع اليد»، و «المصادرة»، و «مناطق مغلقة»، «وأراضي دولة»، «وأملاك غائبين»، وباختصار هي المناطق التي أخذت من المالكين الأصليين «الفلسطينيين» وأعطيت لاستعمال الإسرائيليين سواء الرسمي أو الشعبي»[١].

ويضيف د. بنفينستي: «أن الحكومة ما زالت تجد وسائل أخرى بديلة لابتلاع الأراضي بطرق منظمة، ومجدية، وعلى ضوء ذلك تصل مساحة الأراضي المستولى عليها بأساليب الاستيلاء المختلفة إلى ٢,١٥ مليون دونم»[٢].

وحيث أن العديد من تحويلات الملكية كانت موضع شك[٣]، كانت الاعتراضات من الملاك العرب تُرفض لأن من يرأس لجنة الاعتراض غالبا مستشار قانوني رفيع المستوى من سلطة الأراضي الإسرائيلية، ولذلك فليس من المستغرب أن ترفض معظم الاعتراضات العربية[٤].

كما بيعت أراضى بسندات ملكية غير مؤكدة، ومن قبل أشخاص وهميين، وأصبحت هذه العمليات المشبوهة فضائح عامة، عندما اندفع

---

(١) ميرون بنفينستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، ص٩٩ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
(٣) المصدر السابق ، ص١١٥ .
(٤) المصدر السابق ، ص١١٢ .

آلاف «الإسرائيليين» لشراء أراض في الضفة الغربية من تجار الأراضي اليهود، فوجدوا انهم لا يملكون غير أوراق لا قيمة لها[١].

وعن الوثائق المزورة قالت «اليغرا باشيكو» - محامية يهودية -: «إن الوثائق المزورة وعمليات الغش أمر عادي في صفقات بيع الأراضي إلى المستوطنين اليهود»!!

ويقول «دانييل سيديمان» وهو مُحَامٍ متخصص في قضايا الأراضي في الكيان اليهودي: «لا شك في أنه كانت هناك مناسبات قام فيها البعض القليل من الفلسطينيين ببيع أراضيهم، لكن تلك المجموعات الاستيطانية لجأت بشكل منهجي لشراء الأراضي من خلال شهادات زُور، ووثائق مزورة ومزيفة فهناك دائماً شركات وهمية وشهود مزورون»، ويضيف: «إن الأراضي بالنسبة للفلسطينيين عديمة القيمة من طرف، ولا تقدر بثمن من طرف آخر، فهي عديمة القيمة لأنهم لا يستطيعون عمل أي شيء بها، وهي لا تقدر بثمن لأنها كل ما يملكون ويتعلقون به من أجل حياة كريمة».

وفي شهادة يهودية على حقيقة ما يحدث في القدس من استيلاء وتهويد والتي خطها د.«مائير مارجليت»[٢] في كتابه: «إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد»[٣] كتب تحت عنوان: «أملاك تم الحصول عليها من

---

(١) المصدر السابق
(٢) باحث في تاريخ المجتمع اليهودي في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، وهو عضو في مجلس بلدية مدينة القدس الغربية، ويعد خبيراً في قضايا سياسة بلدية القدس، ويعمل مارجليت أيضاً مستشاراً للعديد من المنظمات الدولية.
(٣) ترجمه إلى العربية مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١١م.

عائلات فلسطينية»، طرق مختلفة يستخدمها الصهاينة في الاستيلاء على البيوتات في القدس ودلل على بعض منها بأمثلة منها:

يستولي المستوطنون على أملاك العرب في القدس الشرقية باستخدام وسائل عدة، منها:

١- **أملاك يكون أحد أعضاء العائلة التي تملكها متورطاً في قضايا إجرامية،** ويكون لديه الاستعداد لبيع كل شيء يقدر عليه من أجل الكسب المالي. وهؤلاء الناس يكونون فريسة سهلة وبالإمكان إغراؤهم ببساطة نسبية. وفيما يلي ثلاثة أمثلة على ذلك:

- **بيت دانون** الواقع في شارع باب السلسلة اشترته عطرات كوهانيم من تاجر مخدرات كان في الوقت ذاته مخبراً لدى الشرطة، وقد قام مجرمون آخرون بكشف سره وطبيعة أعماله، فأرغم على الفرار خوفاً من انتقام شركائه السابقين. شرجاي، (١٩٩٥).
- بيت الجولاني تم الاستيلاء عليه بعد أن قام أحد أبناء العائلة الذي كان مدمن مخدرات وله باع في النشاط الإجرامي ببيع منزل العائلة المكون من طابقين دون أن يكون لديه توكيل بذلك. وباع أيضاً أربع وحدات سكنية أخرى، على الرغم من أنها كانت مسجلة بأسماء إخوته الأربعة.
- بيت عائلة دانا تم بيعه أيضاً إلى مستوطنين بعد أن تورط أحد أبناء العائلة في قتل قروي آخر، وترك المنزل هرباً من الثأر.

٢- **وهناك أملاك سيُنَفَّذ خلال فترة قصيرة أمر صادر بهدمها**، ويواجه المالكون الخيار إما أن يبيعوا بيتهم إلى المستوطنين ويحصلون، على الأقل، على شيء من أموالهم، أو أن يخسروا كل شيء .في حالات مشابهة يمكن الافتراض بأن مفتشي البلدية يبلغون جمعيات المستوطنين بأخبار البيوت التي على وشك أن يجري هدمها، فترسل تلك الجمعيات سماسرة «واجهة» عرب يُنهون الصفقة نيابة عن المستوطنين.

٣- **أملاك تؤخذ عنوة وبالقوة**. اضطرت بعض العائلات الفلسطينية في بعض الحالات إلى ترك بيوتها لأن حياتها أصبحت لا تُحتمل .أُرغِمت في العام ١٩٨٢ العائلات التي كانت تعيش في ساحة مدرسة حي عُلام الدينية في شارع الخالدية إلى التخلي عن بيوتها، بعد أن عانت من المضايقات المستمرة .وبعد رحيلها استولى رجال المدرسة الدينية على البيوت، وما زالوا فيها حتى يومنا هذا.

٤- **ممتلكات تم الحصول عليها بتعاون الحكومة**: يستلم المستوطنون عند أية فرصة أبنية من مجموعة من مؤسسات تابعة للدولة .كانت وزارة الدفاع هي إحدى المصادر القريبة جداً من المستوطنين، تقوم بتسليمهم البنايات التي تُصادر لأسباب أمنية .على سبيل المثال، قامت قوات الأمن بوضع يدها على منزل عائلة الشهابي وإغلاقه بالشمع الأحمر بعد العام ١٩٦٧م، عندما اشترك أحد أبناء العائلة بنشاط (مقاومة الاحتلال) واستولى المستوطنون بعد ذلك على المنزل وما زالوا فيه حتى يومنا هذا، أي بعد مُضي أربعين سنة

وأظهرت الأدلة فيما بعد أن الإذن بالدخول إلى المنزل جاء من مكتب وزير الدفاع في حينه أرييل شارون .وسلّمَت وزارة الدفاع منزلين آخرين للمستوطنين، هما منزل عائلة ميلاح، ومنزل عائلة الطاحاري، ويقعان في شارع الواد - تمت مصادرتهما في ١٩٦٩م بموجب أمر أصدره قائد المنطقة الوسطى المدعو (رحافام زئيفي (الذي تنشط ابنته في صفوف عطرات كوهانيم .ويضيف الكاتب : واتُخِذ الإجراء بعد اغتيال شخص كان يُصلي بالقرب من المنزلين، رغم عدم العثور على أية صلة على الإطلاق بين جريمة القتل وهاتين العائلتين[١].

(١) إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، لمائير مارجليت، ص ١٤٤-١٤٦، منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١١م.

## طرق التزوير التي تتم لسلب الأراضي:

حُمَّى سَلبِ ونهب واستيطان الأراضي الفلسطينية لم ينقطع منذ أن وضعت الصهيونية هدفها الاستيلاء على أرض فلسطين، أما أبرز الأساليب وأشدها شيوعاً في تزوير السجلات والوثائق الخاصة بأراضي المواطنين العرب التي اتبعها السماسرة في نقل ملكية الأراضي العربية إلى التجار اليهود فيمكن إيجازها على النحو التالي[١]:

* استغلال حالات الوفاة للتوقيع على مجموعة من الوثائق ظناً من أهل المتوفى أن ما حصل عليه مجرد شهادة وفاة، وإذا بهم يفاجؤون فيما بعد أن إحداها كان صكاً لبيع قطع الأراضي التي يملكها دون أن يعرف مُحتواها .
* ومنهم من يتحايل للتوقيع على أمرين يُوهِمُ صاحب الأرض أنها لإجراءات معينة، ويفيق على أخذ أرضه منه، والسماسرة سَهلوا الكثير من هذه الإجراءات .
* ومنهم من يوقع ببصمات المتوفية، أو المتوفى - خلسة قبل دفنهم -، ويكتشف الورثة أن جميع الأراضي أصبحت لليهود، وليست ملكهم بإجراءات قانونية مشبوهة .
* وكذلك يأتون بتوكيل من أصحاب أراضي غائبين في الدول الأجنبية

---

(١) وللمزيد من تلك الأساليب ، أنظر الأرض في الفكر الصهيوني، نواف الزرو ، العرب اليوم في ٥/٥/١٩٩٨ .

ويقومون ببيع أراضيهم لليهود، ويرأس لجنة الاعتراضات غالباً مستشار قانوني رفيع المستوى من سلطة الأراضي لقوات الاحتلال، ولذلك ليس من المستغرب أن ترفض معظم الاعتراضات العربية .

* ومن الأمثلة كذلك أن فُوجِئَ صاحب أرض بمساحي الأراضي اليهود كانوا يضعون علامات على قطعة الأرض وسط أشجار أرضه، وعندما اعترضهم أبلغوه بأن الأرض ليست أرضه لأنها مبيعة، وعندما ذهب للمحامين وجد أن لديهم وثيقة للبيع لكن التوقيع الذي عليها لم يكن توقيعه بل كان توقيعاً مزوراً، ويقول كان المشتري طبقاً لوثيقة البيع هو «شمويل إيناف» الذي يعمل في حقل تطوير الممتلكات الإسرائيلية بالنيابة عن الصندوق الوطني اليهودي، وهي مؤسسةٌ تُشرِف عليها الدولة، والتي تعمل في مجال تأمين الأراضي للمستعمرات اليهودية .

**هذه بعضٌ من الأساليب التي استخدمت إبان حمى الاستعمار اليهودي في الاستيلاء والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وبناء المستعمرات اليهودية فوقها، وما زالوا يعملون ويمكرون لسلب أكبر قدر ممكن من الأراضي عبر سن القوانيين، والطرق الملتوية والتي إن دلت فإنما تدل على صفاتهم المتأصلة في نفوسهم، والتي تتصف بالشمولية لكل ما في قاموس الأخلاق الفاسدة من كلماتٍ ومعانٍ .**

* * *

# الجدار الفاصل وسلب أراضي فلسطين

بزعم منع «عمليات التسلل» إلى المناطق التي احتلت في عام ١٩٤٨م، شرعت حكومة الكيان اليهودي في بناء الجدار الفاصل في السادس عشر من شهر يونيو/ حزيران من العام٢٠٠٢، على طول الخط الأخضر .

ويرى المختصون والباحثون اليهود أن التحضير لإقامة هذا الجدار بدأت منذ العام الأول لتسلم «أرئيل شارون» رئاسة الحكومة، أو حتى منذ وجوده في وزارة الإسكان، فقد صادق شارون على عدة قرارات بمصادرة مئات الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين خاصة القريبة من المستعمرات و المحاذية للخط الأخضر منها.

وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية أكثر من مليار شيقل، أي ٧٠٠ ألف إلى مليون شيقل لكل كيلومتر، ومن المتوقع أن يستمر بناء الجدار الفاصل بين «إسرائيل» والمناطق الفلسطينية ثلاث سنوات أخرى، وسيمتد على طول نحو ٣٦٠ كيلومترًا بتكلفة أكثر من مليون دولار للكيلومتر الواحد[١] .

---

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت ، في ١٨/١/٢٠٠٣م .

وارتفاع الجدار يبلغ ٨ أمتار، وطوله ٧٣٠ كيلومتراً، من جدران إسمنتية مرتفعة، وأسلاك شائكة مكهربة، وأجهزة للمراقبة، يفرض إغلاقا كاملا على مناطق الضفة والقطاع وشرقي القدس، بوصفه «سياج أمني».

والجدار الفاصل يُعَدُّ من أخطر مخططات الاستيلاء على الأراضي منذ عام ١٩٦٧م، حيث ضم الكيان اليهودي أكثر من ١٠٪ من الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبة، وغِنًى بالماء في الضفة الغربية، وللاستيلاء على أكثر من ٤٥٪ من مساحة الضفة بهذا الجدار.

فالجدار يفصل قرويين عن حقولهم، ويفرض إغلاقا كاملا على مناطق فلسطينية، كما يؤدي إلى ضم مساحات من أراضي الضفة الغربية إلى الكيان اليهودي، للاستيلاء عليها وطرد السكان الفلسطينيين منها.

وأكدت ذلك صحيفة هآرتس في افتتاحيتها التي لم تَنْفِ حقيقة الجدار حين وصفت الجدار بجدار «البتر والضم»(١).

ووفق تقرير الأمم المتحدة فإن ١١٪ فقط من مسار الجدار الذي يمتد على مسافة ٧٣٠ كيلومترا يسير بمحاذاة الخط الأخضر الذي يفصل بين الضفة الغربية والمناطق التي احتلت في عام ١٩٤٨م، وبهذا يتأكد أن الجدار وضع أساسا للاستيلاء على أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية، لفرض حقائق

---

(١) صحيفة هآرتس ، في ١٨/١/٢٠٠٤م .

على الأرض، وليس بهدف الأمن كما يزعم الكيان اليهودي .

وفي تقرير لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني حول مصادرة الأراضي بعد أحداث الأقصى جاء فيه : «وجدت إسرائيل فرصتها باستكمال أعمال مصادرتها واستيلائها على الأراضي الفلسطينية، حيث قامت على الفور بفرض حصارها المحكم على جميع المدن والقرى الفلسطينية، وقامت بتصعيد ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، عن طريق القيام بحملة جديدة من المصادرات للأراضي، يرافقها أعمال التجريف واقتلاع الأشجار، وتدمير المنازل، والمنشآت، ومرافق البنية التحتية للشعب الفلسطيني بغرض تدمير وإنهاك هذا الشعب، وبذلك تكون قد فرضت سيطرتها على معظم الأراضي الفلسطينية، وجعلت الفلسطينيين يعيشون داخل مدنهم وقراهم أشبه بسجون كبيرة، ولبيان حجم هذه المعاناة، فإن هذه الممارسات أجبرت أكثر من ٣ ملايين فلسطيني يعيشون على ٥ ٪ فقط من جملة مساحة الأراضي الفلسطينية. أما الباقي ٩٥ ٪ فهو تحت تصرف القوات «الإسرائيلية» وسيطرتها، وليس هذا فحسب بل إن القرى والمدن الفلسطينية تتعرض دائماً لأعمال التوغل، والاجتياحات مُحدثةً حالة دائمة من عدم الاستقرار، وانعدام الشعور بالأمن، وإرهاب الأطفال الفلسطينيين، وإرباك الحياة الفلسطينية العامة[١] .

---

(١) موقع مركز الملومات الوطني الفلسطيني١٩ /١١/ ٢٠٠٢م - www.miftah.org .

وقَدَّرَ مكتبُ تنسيقِ الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة حجم الأراضي التي ستتأثر مباشرة من بناء المرحلة الأولى من الجدار بنحو ٧٢٠٠ هكتار، حيث أعلنت هذه المناطق كمناطق عسكرية مغلقة[١].

وحسب المصادر اليهودية، فإن الخطط المعدة للجدار الفاصل في حال إتمامها فإنها ستقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام:

١- منطقة أمنية شرقية على طول التلال شرقي غور الأردن بمساحة ١٢٣٧كم٢، أي ما يعادل ٢١,٩٪ من مساحة الضفة الغربية وتضم ٤٠ مستوطنة إسرائيلية.

٢- منطقة أمنية غربية بمساحة ١٣٢٨ كم٢، أي ما يعادل ٢٣,٤٪ من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان ٤٥,٣٪ من مساحة الضفة الغربية.

٣- المنطقة الثالثة والتي تبلغ مساحتها ٥٤,٧٪ من مساحة الضفة ستقسم إلى ثمانية مناطق شبه منفصلة[٢].

وفي نطاق الأمم المتحدة حاولت المجموعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز استصدار قرار من مجلس الأمن في مطلع أكتوبر ٢٠٠٣م، يعتبر الجدار غير شرعي، إلا أنه اصطدم بالفيتو الأمريكي رغم موافقة كل أعضاء

(١) صحيفة الأيام ، في ٣/١١/٢٠٠٣م .
(٢) صحيفة هآرتس ٢٨/٩/٢٠٠٣م .

مجلس الأمن على القرار[١].

**وخلاصة القول: أليست الأراضي التي سلبها الجدار الفاصل أراضي فلسطينية لها ملاكها وفلاحوها الذين حافظوا عليها منذ أن وطئت أقدام اليهود أرض فلسطين، حموها بأجسادهم، زرعوها وسقوها من دمائهم ودماء أبنائهم، خلال مسيرة أكثر من خمسة عقود من الحقد والإرهاب اليهودي، أسلبها اليهود بيعا وشراء، أم غصبا أمام العالم أجمع ؟!!**

*** * ***

(١) الأيام ٣٠/١٠/٢٠٠٣ .

# صُمود أهل فلسطين يدحضُ الأكذوبةَ

إن ما يقدمه الشعب الفلسطيني اليوم من تضحيات وبطولات بعد مضي أكثر من نصف قرن على احتلال أرضه، وإصراره على مقاومة المحتل، بالرغم من ضخامة المؤامرة ضده، واقع يكشف زيف أكذوبة بيع الأرض التي استثمرتها أبواق الدعاية اليهودية الصهيونية، وخير دليل على تمسكه بأرضه المقدسة المباركة وعدم تفريطه بها .

وما نراه من مشاهد الصمود، والتمسك بالأرض، والمقدسات كل يوم على شاشات التلفزة، وتفضيلهم المقاومة، والموت على أرضهم من أن يخرجوا من بيوتهم، وأرضهم حتى لو دمر البيت، وجرفت الأشجار، فإنهم متمسكون بأرضهم، ويرفضون كل المبالغ، والإغراءات، لترك البيت، أو حتى استبداله كما حدث للمسلمين في شرقي القدس، فمنذ أكثر من ٥٦ عاماً واليهود يسعون بكل جهدهم لشراء البيوت من ملاكها بأغلى الأثمان - بل بأثمان خيالية - ولكن هل حقق اليهودُ مآربهم ؟!

لا شك أنها أكذوبة تعمد إلى التزييف والتضليل، وساكنو المخيمات منذ الأربعينيات شاهد عملي على ذلك، وكل من امتلك منهم شيئاً لا يزال يحتفظ بأوراقه الثبوتية حتى هذه اللحظة، ومنهم من لا يزال يحتفظ بمفاتيح

داره وخزائن ثيابه ينتظر العودة[١] .

وهذا ما شهد به الأعداء، حيث صرح وزير الخارجية للكيان اليهودي الأسبقُ «شلومو بن عامي»: «إن الفلسطينيين قد أثبتوا أنهم مقاتلون أشداء لا يمكن الاستخفاف بهم مُطلقاً، ويضيف «بن عامي»: «لقد علمنا ما كان يجب أن نعلمه منذ زمن، أن تصميم الشعب الفلسطيني على رفض العيش تحت نير الاحتلال سيدفع أبناءه إلى الاستبسال من أجل التخلص من واقع بائس، من الطبيعي أن يسعوا للتخلص منه»[٢] .

ويقول «يعكوف بيريس» رئيس المخابرات اليهودية العامة «الشاباك» سابقاً معلقا على الأحداث بعد اقتحام «شارون» المسجد الأقصى في ٢٠٠١م: «لقد قاتلتُ الفلسطينيين عُقوداً من الزمن لم ألحظ خلالها كل هذا العزم الذي يبديه المجتمع الفلسطيني حالياً من استعدادٍ لتقديم التضحيات من أجل التخلص من الاحتلال، إن هذا وحده يكفي لخسارة إسرائيل المعركة»[٣] .

**فإن كان هؤلاء قد باعوا الأرض فلماذا يقاومون سلب الأراضي، ويدافعون بأجسادهم هدم البيوت، وجرف الأشجار؟!!**

*** 

(١) عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية ، جـ٧ ص٣٤٨ .
(٢) تلفزيون الكيان اليهودي في ٢٩/٢/٢٠٠٢م .
(٣) إذاعة الكيان اليهودي باللغة العبرية في ٢٨/٢/٢٠٠٢م .

# فتاوى علماء المسلمين بتحريم بيعِ الأراضي لليهود

ولقد وقف علماء المسلمين دائماً وأبداً موقفاً عقائدياً لا يتزعزع، ولا ينحرف تجاه مسرى رسول اللّه ﷺ، ولقد أصدر علماء فلسطين والمسلمين فتاوى صريحة لتكشف الغُمَّةَ، وتنير السبيل، وتؤكد تحريم التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين، وأن فلسطين ليست ملكاً لفرد، أو جماعة من حقها التصرف فيها كما تشاء، بل هي جزءٌ من بلاد الأمة الإسلامية، وأن من يبيع شيئاً من أرض فلسطين، وما حولها لليهود، أو للإنجليز فهو كمن يبيعهم المسجد الأقصى، وكمن يبيع الوطن كله لأن ما يشترونه سبيل إلى ذلك.

وجاءت هذه الفتاوى لوقف الاستجداء، ومنع التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين -، وصدرت الفتوى الأولى في يناير ١٩٣٥م حيث اجتمع في القدس كبار علماء فلسطين -، وأجمعت على تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود، وتحريم السمسرة على هذا البيع، والتوسط فيه، وتسهيل أمره بأي شكل وصورة، وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه، كل أولئك ينبغي نبذهم ومقاطعتهم، واحتقار شأنهم، هذا وإن السكوت عن أعمال هؤلاء، والرضا به مما يحرم قطعاً .

وأن اليهود لا يشترونها إلا لجلاء المسلمين عن تلك الأرض المقدسة، وتبديل الهيكل مكان المسجد الأقصى، وتشكيل دولة يهودية، فإنهم عند اللَّه مِمَّن حارَبُوا الإسلام، وسالَمُوا الكُفر، وظاهروا أعداءَ الإسلام[(١)] .

* * *

(١) للاستزادة في البيان والتفصيل لتلك الفتاوى يرجع إلى : موسوعة الفتاوى الفلسطينية الصادر عن مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية ، وكذلك إلى كتاب «فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين» الصادر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي - الكويت .

## إلى المخدوعين بهذه الفرية

الحقيقة المُرَّةُ أن مأساة فلسطين وما حل بأهلها «تاريخ لم يُكْتَبْ بعد»، فما حدث في فلسطين من اقتلاع شعب من أرضه، وإحلال شتات اليهود في مساكنهم وممتلكاتهم وأرضهم، وهم لا يزالون يحملون مفاتيح بيوتهم وينتظرون العودة لها. . .، ما زال يدور حول هذا التاريخ الكثير من الأكاذيب، لأنه إن كتب فيكتب بأيدٍ يهودية منطلقها: «إذا أردت أن تقتل عدواً لا تطلق عليه رصاصةً بل أكذوبة».

لا تجعلوا أقلامكم، وأفواهكم تسهم في نشر الأكاذيب، ولا تكونوا سهماً على إخوانكم الذين ما زالوا على أرضهم، يدافعون ويُضَحُّون.

وللأسف ما زالت إلى اليوم بعض الصحف العربية الرسمية وغير الرسمية منها منبراً لأقلام، وكتَّاب، ومقالات غير موثقة، تصريحاً، وتلميحاً بأَن الفلسطينيين باعوا أرضهم لليهود!!، هؤلاء وللأسف لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن حقيقة هذه الأكذوبة، وأتعجب كيف يجيزون لأنفسهم نشر تلك التهم من غير حقائق، ولا معلومات موثقة، بل هي ظنون واتهامات شاعت بدعاية يهودية، ونقلت من غير تثبتٍ .

وعملت بعض الأنظمة في معرض تنصلها من مسؤولياتها عن ضياع

فلسطين في حرب ١٩٤٨م وتسترها على هزيمتها أمام عصابات يهودية، إزاء ذلك تركت العنان للأكذوبة أن تنتشر، وتروج لفرية مفادها أن سبب ضياع فلسطين هو بيع أهلها لها !!

وعجيب أمر هؤلاء أنهم ينشطون عندما تشتد مقاومة الشعب الفلسطيني لليهود، بهدف قتل أي تعاطف عربي وإسلامي مع قضية فلسطين، وكلما خمدت تلك الأكذوبة تحييها الصحافة اليهودية وأتباعها بإظهارها من جديد من غير توثيق .

فهي أكذوبةٌ أشاعها اليهود ولديهم مبرراتهم!!، فما هو مبرركم يا من خُدعتم بهذه الفرية، وأصبحتم ترددونها وراء الإعلام اليهودي؟

اقرؤوا التاريخ، هل وجدتُم ما يثبتُ ذلك، الإحصاءات واضحة جلية، ومن مصادر يهودية وبريطانية، هل وجدتم أن ما تم بيعه من الخونة والإقطاعيين من الفلسطينيين تعدى ١٪ على أكثر تقدير، ولا ينبغي عليكم أن تغفلوا الحقيقة التي أقرها وأوضحها ونشرها كتاب وباحثون يهوداً ونصارى .

**ونقول للمخدوعين:**

لو أن الفلسطينيين باعوا أرضهم، ورضوا بأن يعيشوا في ظل الاحتلال، ولم يقاوموا المحتل، ولم تبق فلسطين في قلوبهم وذاكرتهم وعبراتهم، أكان حالهم كما هو الآن ؟! قتل ودمار وجرف وتشريد!!

وهل هناك حاجة للمحتلّ أن يشتري ويدفعَ ثمناً لأرض قد احتلها، بعد أن اقترف المجازر من أجل طرد أهلها؟!

وهل باعوا أرضهم ليعيشوا أَذِلَّةً خارج وطنهم؟! وكل ما يحدث لهم هل لأنهم باعوا أرضهم أم لأنهم صامدون عليها؟!

وهل هذه التضحيات الجِسام التي سطروها بدماء خيرة أبنائهم، ورجالاتهم، وأطفالهم، هل يمكن أن تكون من أُناسٍ خانوا أرضَهم، ورَضُوا ببيعها والخروج منها؟!

ولماذا هذه الفريةُ هي الوحيدةُ الراسخةُ في أذهان الكثيرين حول تاريخ فلسطين المعاصر، حتى أصبح التاريخ المعاصر لفلسطين يلخص في كلمات قليلة: أنتم بعتُم أرضَكم!!.. الفلسطينيون باعوا أرضَهم!!.. اليهود اشتروا أرض فلسطين!!.. من باع أرضه لا يحق له الرجوع إليها!!.. أنتم مكنتم اليهود على أرضكم !!.. أنتم سهلتم امتلاك الأراضي لليهود!!.. والفلاحون قاموا ببيع مزارعهم، وحقولهم، وقبضوا ثمنها . ألا إنها

أُكذوبة افتراها اليهود، وصدقها العرب !!

ونُذَكر بقول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾[٢].

وقول رسولنا الكريم ﷺ: «ألا أنَبِّئُكمْ بِأَكبرِ الكَبَائرِ ثَلاثًا ؟ قالُوا بَلى يا رسُولَ اللَّهِ قَال: الإِشْرَاكُ بِاللَّه وَعُقُوقُ الْوالِدَينِ وَجلس وَكَانَ مُتَّكِئًا فقال: ألا وَقوْلُ الزُّورِ قَال فما زال يُكرِّرهَا حتى قُلنا لَيتهُ سَكَتَ»[٣].

وقوله ﷺ: «ما مِن امرئٍ يَخْذُلُ امَرءاً مسلماً في مَوطنٍ يُنْتَقَصُ فيه من عرضِه، ويُنْتَهَكُ فيه من حُرْمَتِهِ، إلا خَذَلَه اللَّه تعالى في موطنٍ يجب فيه نُصْرَتَه، وما مِن أحد يَنْصُرُ مُسلِماً في موطنٍ يُنْتَقَصُ فيه من عِرْضِه، ويُنْتَهَكُ فيه من حُرْمَتِهِ، إلَّا نَصَرَهُ اللَّه في مَوطنٍ يحبُ فيه نُصْرَتَهُ»[٤].

**فأملنا بكم أن تنصروهم، وتقووا عزيمتهم، دافعوا عنهم بالحق، ولا تظلموهم أكثر من ظلم اليهود، ونذكركم بشهادة المؤرخ البريطاني «أرنولد**

---

(١) سورة النساء: آية ١٣٥ .
(٢) سورة الحج: آية ٣٠ .
(٣) متفق عليه.
(٤) رواه أحمد ، وصححه الألباني .

**ج. تويني» في مقدمة كتابه تهويد فلسطين: «من أشدِّ المعالم غرابةً في النزاع حول فلسطين هو أن تنشأ الضرورة للتدليل على حجة العرب ودعواهم»**[1].

ومع ذلك نقول ونقر بأن هناك الخونة، والمجرمين ممن باعوا أرضهم لليهود، وما زال بعضهم يبيع إلى اليوم والغد، وهم فئة منبوذة من قبل الشعب الفلسطيني، وقد نشرت الصحف في السابق أخباراً عن تصفيات تمت في فلسطين لأشخاص باعوا أرضهم لليهود، أو سمسروا لبيعها، فقد نشرت جريدة الأهرام في العدد ٢٨ و ٢٩ يوليو ١٩٣٧م عن اغتيال رجل مشهور بسمسرة الأراضي لليهود، بينما كان في طريقة إلى منزله ليلًا وأغلق المسلمون جامع حسن بيك لمنع الصلاة عليه ولم يحضر لتشييعه سوى بعض أقاربه، وحصلت مُمانعةٌ لدفنه في مقابر المسلمين وقيل إنه دفن في مستعمرة يهودية اسمها بنيامينا .

ولا يخلو مُجتمعٌ حتى في عهد النبي ﷺ من ضعافِ النفوس، والمنافقين، وليس من الإنصاف أن يتحمل الشعب الفلسطيني كله جريمة ارتكبها بعض الشواذ، والخونة، الذين باعوا ضمائرهم، وأوطانهم لمصالح شخصية . . .



---

(١) تهويد فلسطين ، إعداد وتحرير د. إبراهيم أبو لغد وترجمة د. اسعد رزوق ، وتقديم أرنولد ج . تويبني، ص ٩ .

# شهادات وأقوال

«لقد آذى التشهير بالفلسطينيين أكثر مما آذاهم الفقر، وأكثر الاتهامات إيلاما، كان الاتهام بأنهم باعوا أرضهم، أو أنهم هربوا بجبن، وقد أدى الافتقار إلى تأريخ عربي صحيح لعملية الاقتلاع بالجمهور العربي إلى البقاء على جهله بما حدث فعلا ».

**روز ماري، باحثة وصحافية بريطانية**

«لو عرف العالم حقيقة الأساليب التي اتبعت لاغتصاب أراضي فلسطين من أهلها العرب في الأيام الأولى من الغزو الصهيوني، أو لو سمح لهذا العالم بمعرفتها، لَعَمَّهُ السخط والاشمئزاز، ولا ريب في أن هذه الأساليب كانت تجري بمعرفة صموئيل المندوب السامي اليهودي وتأييده» .

**هنري فورد، المليونير العالمي**

«سلب أراضي فلسطين جرى في أكبر عملية نهب جماعية عرفها التاريخ... ومن أشد المعالم غرابة في النزاع حول فلسطين هو أن تنشأ الضرورة للتدليل على حجة العرب ودعواهم ».

**أرنولد ج. توينبي، مؤرخ بريطاني**

«وفي الوقت الحالي لا يوجد شخص يستطيع أو يرغب في ذكر حجم الأراضي التي بيعت بالغش والخداع ، وما هي نسبتها للأراضي الشاغرة وما هو عدد المتضررين».

**عميرة هاس، كاتب يهودي**

«الوثائق المزورة وعمليات الغش أمر عادي في صفقات بيع الأراضي إلى المستوطنين اليهود».

**اليغرا باشيكو، محامية يهودية**

«نشرنا الكثير من الأكاذيب وأنصاف الحقائق، التي أقنعنا أنفسنا وأقنعنا العالم بها... لقد حان معرفة الحقيقة، كل الحقيقة ... والتاريخ هو الحكم في النهاية».

**بني موريس، باحث وصحفي يهودي**

«كان الصهاينة أيام تصريح بلفور عام ١٩١٧ م، لا يملكون إلا ٢,٥ ٪ من الأراضي، وعندما تم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، كان يملكون ٦,٥ ٪ منها أما في عام ١٩٨٢ فإنهم أصبحوا يملكون ٩٣ ٪، أما الأساليب المستخدمة لانتزاع الأرض من أصحابها، فإنها كانت أساليب الاستعمار الأشد عنفاً».

**روجيه غارودي، باحث ومؤلف**

«لم يبق من أصل ٤٧٥ قرية فلسطينية وقعت ضمن الحدود الإسرائيلية التي أعلنتها إسرائيل في عام ١٩٤٩م إلا تسعون قرية فقط، أما القرى الباقية وعددها ٣٨٥ فكانت قد دمرت، بما فيها منازلها، وأسوار الحدائق، وحتى المدافن وشواهد القبور، بحيث لم يبق- بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة - حجر واحد قائماً . ويقال للزوار الذين يمرون بتلك القرى أن المنطقة كلها كانت صحراء».

**البروسفور إسرائيل شاحاك، أكاديمي وباحث ومؤلف**

«الحقيقة أن الجزء الأكبر من أراضي العرب وبيوتهم ومناطق وجودهم انتقلت إلى أيدٍ يهودية ... وذلك كجزء من عملية تأسيس «دولة إسرائيل»، ويبقى البلد وسكانه بلا تاريخ» .

**راز كراكوتسكينز، مؤرخ يهودي**

«لقد جئنا إلى هذا البلد الذي كان العرب توطنوا فيه، ونحن نبني دولة يهودية .... لقد أقيمت القرى اليهودية مكان القرى العربية . أنتم لا تعرفون حتى أسماء هذه القرى العربية وأنا لا ألومكم، لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة . وليست كتب الجغرافيا هي وحدها التي لم تعد موجودة، بل القرى العربية نفسها زالت أيضا .. وما من موضع بني في هذا البلد إلا وكان أصلا لسكان عرب».

**موشى دايان، زعيم صهيوني**

«الفلسطينيون حرصوا على أراضيهم كل الحرص، وحافظوا عليها رغم الإغراءات المالية الخطيرة من قبل اليهود، ورغم الضغط الاقتصادي عليهم بمختلف الوسائل من قبل الانتداب البريطاني».

**الشيخ / محمد أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا**

*** * ***

## وأخيراً لماذا؟!
## إذا كان الفلسطينيون قد باعوا أرضهم لليهود!!

* لماذا يَرْزَحُ سكانُ المخيمات تحت عبءِ التشردِ وضيقِ العيش إلى يومنا هذا، مخيمات تزرع البؤس، فهل هذه حال من باع أرضه، وتنعم بثمنها؟!

* ولماذا مازالوا يطالبون بحق العودة إلى أرض فلسطين، ولا يتنازلون عن هذا الحق مهما كانت المغريات والتعويضات ؟!.

* وهل قرارُ التقسيم الذي قسم فلسطين إلى منطقتين عربية ويهودية كان بناءً على شراءِ اليهود لأراضِي فلسطين ؟؟!.

* ولماذا المطالبة بتنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى انسحاب الكيان اليهودي من مناطق الضفة والقطاع، إن كانت فلسطين أخذت بيعا ؟!!

* ولماذا يقاومون الاحتلال، ويسطرون أروع الأمثلةِ للتضحيةِ والفِداء دفاعاً عن الأرض والمقدسات ؟!.

* ولماذا لم يستطعْ اليهود إلى الآن معَ كل هذا الجهد لشراء البيوت في شرقي القدس «بأثمانٍ خياليةٍ وبأساليبِ ملتويةٍ» أن يحققوا مآربهم لتهويد القُدس وطرد أهلها ؟!.

* ولماذا يُشيع اليهود أنها كانت صحراء خاوية، وأرض بلا شعب، وأن لهم فيها حقًّا تاريخيًّا، إن كانوا قد دفعوا ثمنها ؟؟!

* ولماذا يخططون ويعملون لطرد أهل فلسطين منها تحت مُسَمَّى الترانسفير القَصْرِي ؟!

**لأن الحقيقة: «أراضي فلسطين لم يبعها أهلُها، ولا اليهود اشتَرَوْها . . .»**

* * *

# ملحق

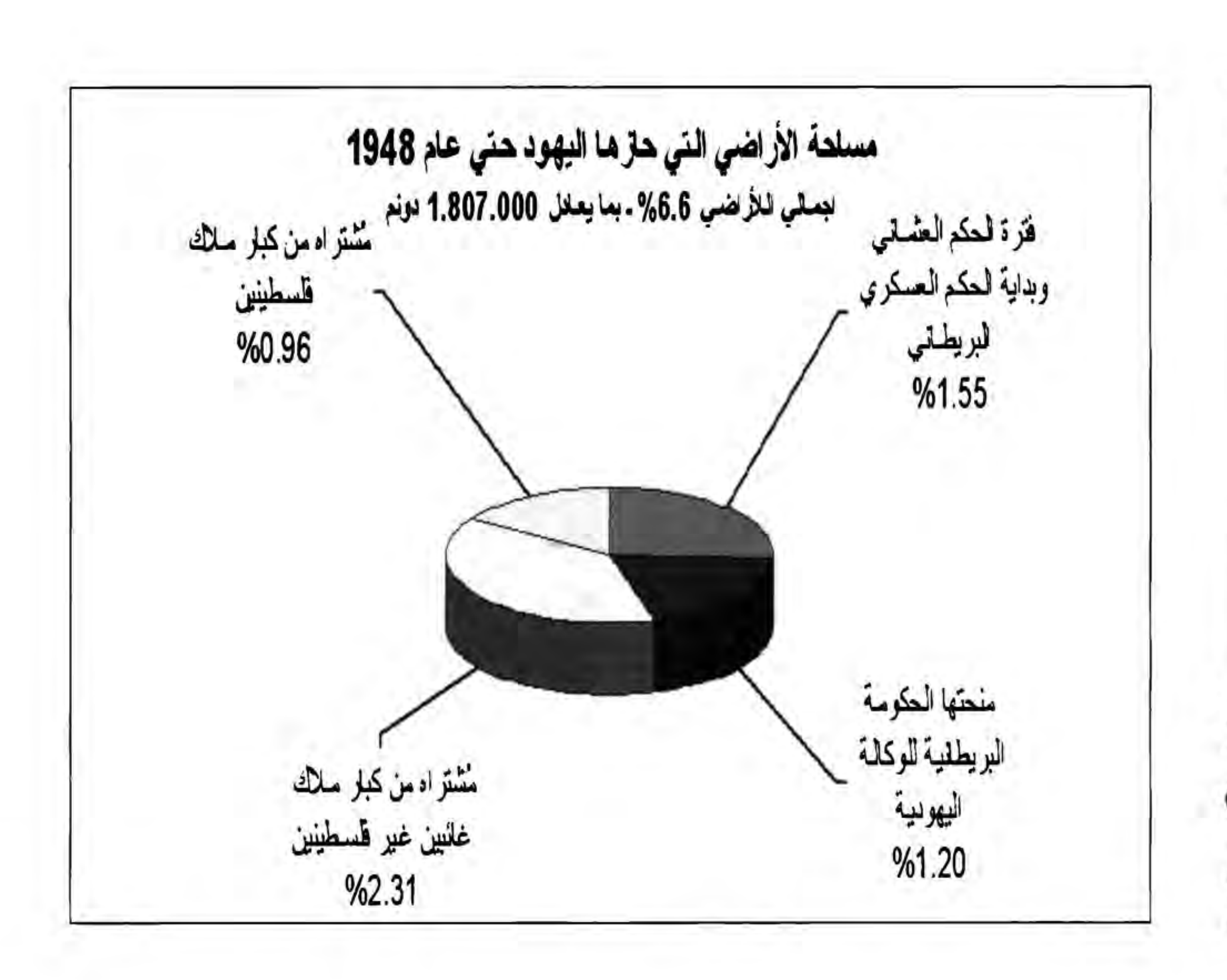

لبنان
سوريا
حيفا
طبريا
بيسان
أريحا
القدس
الخليل
غزة
بئر سبع
فلسطين
الأردن
مصر
اليهود قبل الاحتلال البريطاني
islamonline.net

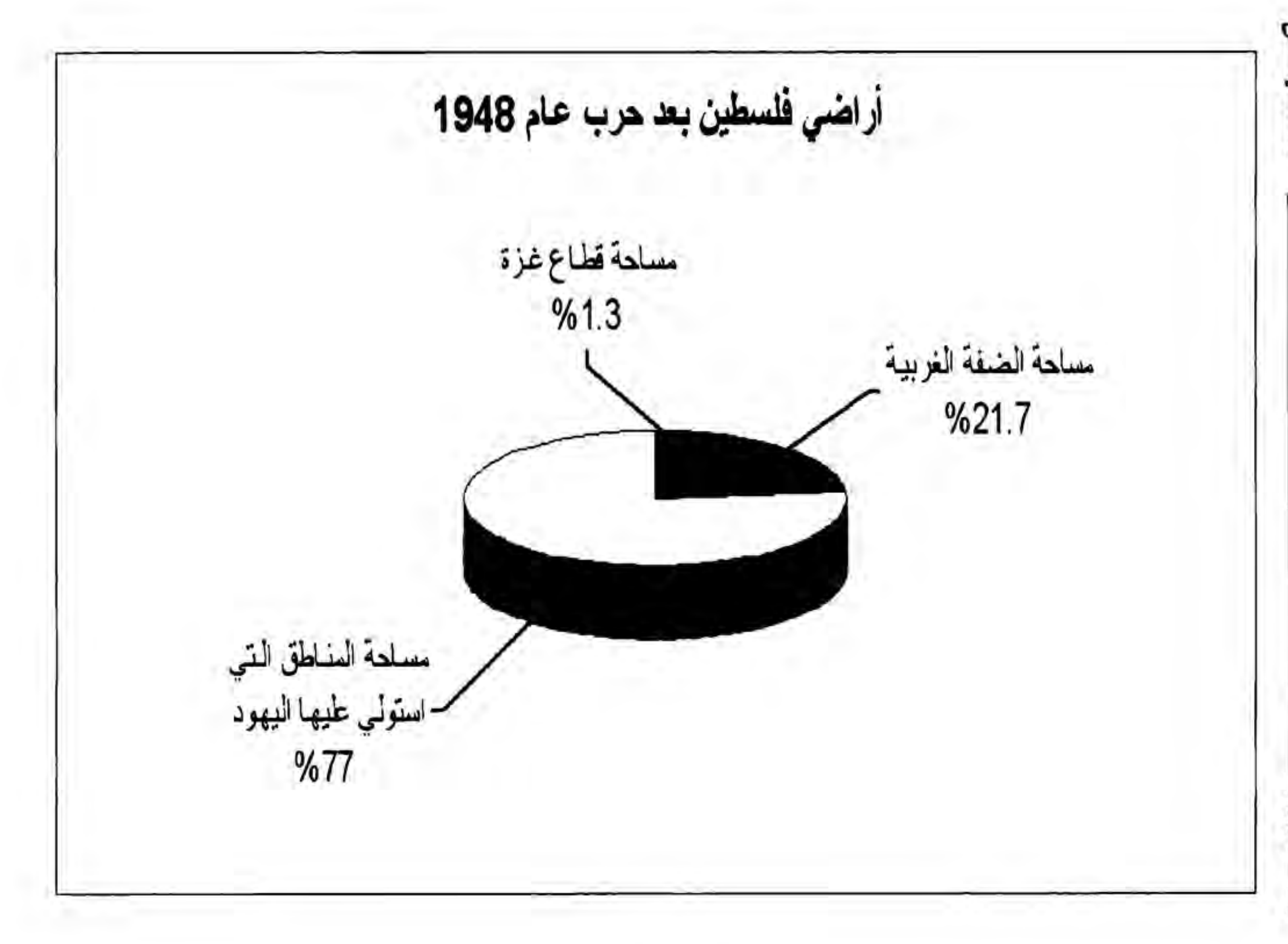

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين
حيفا
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
القدس
تل أبيب
غزة
شرق الأردن
مصر
دولة عربية
دولة يهودية
مدينة القدس الدولية


خـط هدنـة عام 1949
حيفا
خـط الهدنة
إدارة أردنية
إدارة مصرية
نابلس
الضفة الغربية
تل أبيب
القدس
الخليل
غـزة
الأردن
إسرائيل
مصـر



أراض احتلتها إسرائيل عام 1967
البحر الأبيض المتوسط
القنيطرة
الجولان
الضفة الغربية
القدس
غزة
الخليل
إسرائيل
مصر
سيناء
الأردن


مساحة الأراضي التي حازها اليهود حتي عام 1948
إجمالي للأراضي 6.6% . بما يعادل 1.807.000 دونم
مُشتراه من كبار ملاك قلسطينين %0.96
فترة الحكم العثماني وبداية الحكم العسكري البريطاني %1.55
منحتها الحكومة البريطانية للوكالة اليهودية %1.20
مُشتراه من كبار ملاك غائبين غير فلسطينين %2.31


أراضي فلسطين بعد حرب عام 1948
مساحة قطاع غزة
%1.3
مساحة الضفة الغربية
%21.7
مساحة المناطق التي
استولي عليها اليهود
%77

# فهرس المصادر والمراجع

## أولا: الكتب والمراجع:

١- القرآن الكريم .
٢- عبد الوهاب المسيرى، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩م .
٣- الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م .
٤- بول فندلي، الخداع، ترجمة د. محمود زايد، الطبعة الرابعة، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م .
٥- د.هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة: جامعة الدول العربية الأمانة العامة، ١٩٩٨م .
٦- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الطبعة الثانية، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦م .
٧- نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، الطبعة الثانية، د. إبراهيم أبو لغد، محرر، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، رابطة الاجتماعيين الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، ١٩٧٢م .
٨- روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، الطبعة العربية الأولى، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية،١٩٨٠م .
٩- نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢م .
١٠- د. هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢م .
١١- دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٩٧م .

١٢- محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٧م.
١٣- د. رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية .
١٤- د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى - دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني - الطبعة الثالثة، دار الحمراء للطباعة والنشر .
١٥- زياد أبو غنيمة، السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، الطبعة الثانية، عمان: دار عمّار، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
١٦- مصطفى الدباغ، الحرب النفسية الإسرائيلية، الكويت: مكتبة المنار.
١٧- محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس (١٩٦٧- ١٩٩٣م)، الطبعة العربية الأولى، القدس: بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م .
١٨- د. محسن محمد صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان، مجلة السبيل، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م .
١٩- عيسى القدومي، مصطلحات يهودية احذروها، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م .
٢٠- روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، الطبعة الثانية، بيروت: دار عطية للنشر، يوليو ١٩٩٦م .
٢١- إسرائيل شاحاك و نورتون متسفينكي، الأصولية اليهودية في إسرائيل، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١م .
٢٢- د.ل كارنييف، اليهود واليهودية في نظر شعوب العالم، ترجمة د. محمد على حوات.
٢٣- ميرون بنفينستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جبر، الطبعة العربية الأولى، عمان - الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م .
٢٤- د. عيسى الماضي، كيف ضاعت فلسطين، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة المعلا ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م .
٢٥- هنري فورد، اليهودي العالمي، تعريب خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت .
٢٦- إيلان هاليفي، إسرائيل من الإرهاب إلى المجزرة، دار ابن هاني، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٦م .
٢٧- رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، الطبعة الأولى، عمان: دار الكرمل، ١٩٨٤م.
٢٨- مكسيم رودنسون، إسرائيل واقع استعماري، ترجمة إحسان حقي.

٢٩- ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، دار الزهراء للنشر ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٣٠- وليم كار، اليهود . . وراء كل جريمة، شرح وتعليق: خير الله طلفاح، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢ .
٣١- «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين» المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦، إصدار جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٥٧م.
٣٢- د. هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م .
٣٣- أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت .
٣٤- الصهيونية والعنصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٧م.
٣٥- د. محمد عثمان شبير، صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية، مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٣٦- د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، الطبعة الثالثة، دار الحمراء للطباعة والنشر .
٣٧- دومينيك فيدال، خطيئة إسرائيل الأصلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٢م
٣٨- موسوعة الأسئلة الفلسطينية، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، الطبعة الأولى، نابلس - فلسطين، بيت المقدس للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .
٣٩- فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين، الكويت، جمعية الإصلاح الاجتماعي .
٤٠- مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٧٣م .

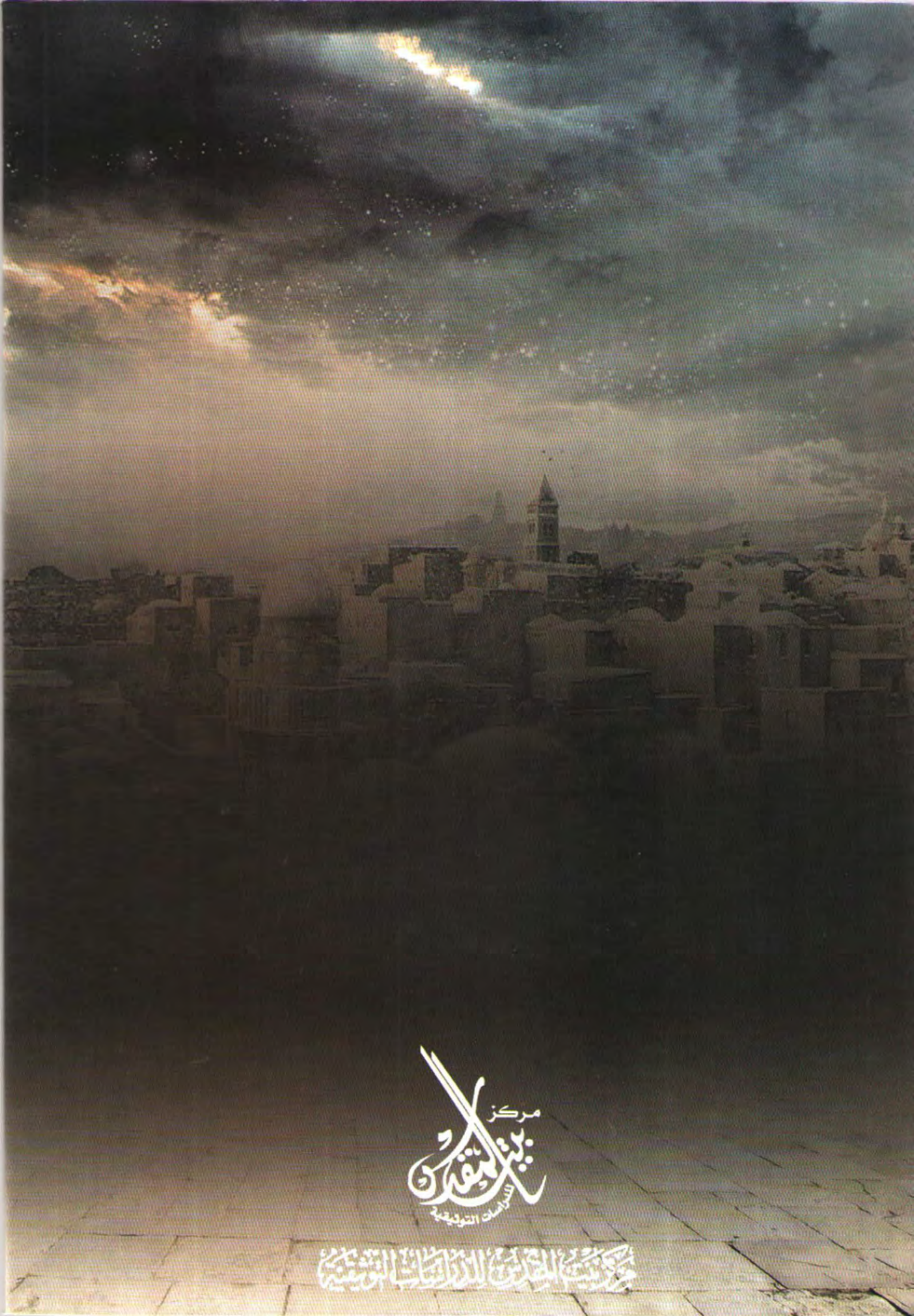
## ثانيا: الدوريات:

يديعوت أحرونوت، الأعداد ١٤/ ٧/ ١٩٧٢م، ١٣/ ١٢/ ١٩٨٥، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٢م، ١٨/ ١/ ٢٠٠٣م .
هآرتس، الأعداد ٧/ ٢/ ١٩٧٨ م، ١٦/ ١/ ٢٠٠٣م، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٣م، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٣م، ١٨/ ١/ ٢٠٠٤م .

الأيام، الأعداد ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٣، ٣/ ١١/ ٢٠٠٣م .
معاريف، في ٢٠/ ٩/ ١٩٧٧م .
الجيروزاليم بوست، في ١٢/ ٩/ ١٩٧٧م .
دؤار هايوم، القدس، في ٢٨/ ٤/ ١٩٣٠م .
الصندي تايمس، في ١٥/ ٦/ ١٩٦٩م .
صحيفة السبيل، في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٣م .
الفجر، في ١٨/ ٨/ ١٩٧٨م .
العرب اليوم، في ٥/ ٥/ ١٩٩٨.
بيتسليم، نوفمبر ٢٠٠٣م .

## ثالثا: المواقع في الشبكة العالمية (الإنترنت):

* موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBc news in Arabic
www.bbc.co.uk/hi/arabic/news/
* موقع قناة الجزيرة
www.aljazeera.net/
* موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
www.miftah.org
* موقع « تسليم» -مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة -
www.btselem.org/arabic/
* موقع البرلمان اليهودي - «الكنيست» - على شبكة الأنترنت
www.knesset.gov.il/docs/arb


مركز
بيت المقدس
للدراسات التوثيقية
مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية